



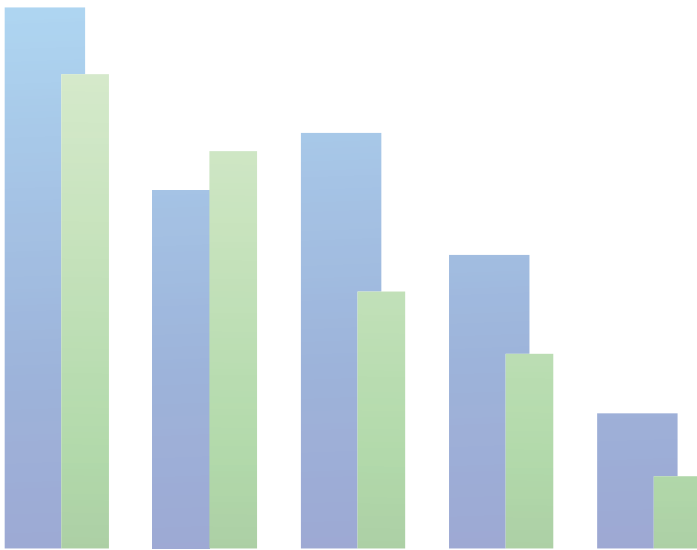
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى

2025 - 2027



سبتمبر 2024

6	ملخص تحليلي
9	تقديم
10	الفصل الأول: سياق سياسة الاقتصاد الكلي وآفاقها
10	1. الظرفية الدولية
11	2- السياق السياسي والاقتصادي الوطني
11	2-1- السياق السياسي الوطني
11	2-1-1 البرامج الرئاسية
11	2.1.2. تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030
12	2-2- السياق الاقتصادي الوطني
12	2-2-1- التطورات الاقتصادية 2021-2023
12	2-2-1-1- الناتج المحلي الإجمالي
13	2-2-1-2 التضخم
14	2-2-1-3. وضعية الديون في الفترة 2021-2023
14	أولاً - إجمالي محفظة الدين العام في نهاية ديسمبر 2023
14	أ- الدين الخارجي
15	ب- الدين المحلي
15	3. الآفاق السياسية والاقتصادية الوطنية 2024-2027
15	3-1- الآفاق السياسية
15	3-1-1- البرنامج الرئاسي (طموحي للوطن)
15	3-1-2- السياسة الاقتصادية للحكومة
16	3-1-3- آفاق الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
18	3-2- الآفاق الاقتصادية 2024-2027
18	3-2-1- الناتج المحلي الإجمالي
19	3-2-1-1- القطاع الأولي:
19	3-2-1-2- القطاع الثانوي
19	3-2-1-3- قطاع الخدمات
19	3-2-2- التضخم
20	3-2-3- استراتيجية الديون 2024-2026
21	الفصل الثاني: وضعية تنفيذ الميزانية
21	1- تعبئة الموارد 2021-2023
21	1.1 إجمالي الموارد
21	1.1-1- تطور الإيرادات الضريبية 2021-2023

23	1-1-2- تطور الإيرادات غير الضريبية
24	2- تطور النفقات 2023-2021
24	1-2- النفقات الجارية
24	1-1-2- الرواتب والأجور
25	2.1.2. النفقات على اقتناء السلع والخدمات
25	2-1-3- الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى
25	2-1-4- نفقات أخرى
25	2.2. النفقات الاستثمارية
26	3. تنفيذ الميزانية عند نهاية يونيو 2024
26	3-1- إيرادات الميزانية
26	3-1-1- الإيرادات الضريبية
27	3-1-2- الإيرادات غير الضريبية
27	3-2- النفقات والقروض الصافية (على أساس الدفع)
27	3-3- رصيد الميزانية
29	الفصل الثالث: الإطار الميزاني 2025-2027
29	1. افتراضات إطار الميزانية
30	2. توجهات السياسة الميزانية
30	2-1- إطار السياسة الميزانية
30	أ. السياسة الضريبية:
31	ب. الإدارة الضريبية:
31	ج- تسيير إيرادات القطاع الاستخراجي
32	2.2. إطار سياسة الديون 2024-2026
32	أ- أهداف استراتيجية إدارة الدين العام
32	ب- نطاق استراتيجية إدارة الدين العام
32	3. توقعات الموارد 2024-2027
32	3-1- الموارد المحلية 2024-2027
34	3-2- الموارد الخارجية 2024-2027
35	4. توقعات النفقات 2024-2027
35	4-1- تطور إجمالي النفقات
35	4-1-1- تطور النفقات الجارية
35	4-1-1-1- رواتب وأجور
36	4-1-1-2- النفقات على السلع والخدمات
37	4-1-1-3- الإعانات والتحويلات الجارية
37	4-1-1-4- فوائد الديون

37	4-1-2-نفقات رأس المال
41	5- توقع رصيد الميزانية وتمويله
41	1.5 التوازن المالي
41	2.5 طرق التمويل
43	الفصل الرابع: إطار النفقات العام على المدى المتوسط 2025-2027
43	1. مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 وإطار 2025-2027
43	1.1 تطور المجاميع
44	1-2- الأغلفة الميزانية حسب القطاعات

الجداول

15	جدول 1: رصيد الدين الداخلي
16	جدول 2: توزيع برامج الاستثمار العام الممولة من ميزانية الدولة وفقاً لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
	جدول 3: تقديرات المشاريع الممولة بالقروض والمنفذة من قبل الإدارة المركزية وفقاً لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
17	جدول 4: تطور إجمالي الإيرادات 2021-2023
21	جدول 5: مقارنة العمليات المالية للدولة للنصف الأول من العامين 2023 و 2024 بمليارات الأوقية
28	جدول 6: فرضيات الاقتصاد الكلي (2024-2027)
29	جدول 7: تطور إجمالي الإيرادات 2024-2027
33	جدول 8: الإيرادات الاستخراجية والعائدات غير الاستخراجية (2024-2027) بمليارات الأوقية
34	جدول 9: الأغلفة التقديرية للموارد الخارجية للفترة 2024-2027
34	جدول 10: تطور النفقات 2024-2027
35	جدول 11: نسب الديون 2023-2026
37	جدول 12: توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية (2025-2027) الممولة من ميزانية الدولة
38	جدول 13: توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية (2025-2027) الممولة عن طريق القروض
39	جدول 14: توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية (2025-2027) الممولة من الهبات الخاصة بالمشاريع
40	جدول 15: نسب النفقات الرأسمالية 2024-2027
40	جدول 16: أرصدة الميزانية بمليارات الأوقية 2024-2027
41	جدول 17: التمويل 2025-2027
43	جدول 18: مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 وإطار النفقات على المدى المتوسط 2025-2027

الرسوم

10	رسم توضيحي 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي عالمياً
13	رسم توضيحي 2: تطور الناتج المحلي الإجمالي الوطني في 2021-2023
14	رسم توضيحي 3: معدل التضخم 2021-2023
14	رسم توضيحي 4: توزيع الديون في نهاية عام 2023 حسب نوع الدائن (بالنسبة المئوية)
15	رسم توضيحي 5: رصيد الدين الخارجي المستحق حسب فئة سعر الفائدة
18	رسم توضيحي 6: تطور الناتج المحلي الخام 2024-2027
19	رسم توضيحي 7: طور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بملايين الأوقية
22	رسم توضيحي 8: تطور الإيرادات الضريبية 2021-2023
24	رسم توضيحي 9: تطور النفقات العامة 2021-2023 بمليارات الأوقية
26	رسم توضيحي 10: تطور مجاميع النفقات العامة في الفترة 2021-2023 بمليارات الأوقية
34	رسم توضيحي 11: تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الخام 2024-2027

36	رسم توضيحي 12: نسب رئيسة لكتلة الرواتب العامة 2027-2024
37	رسم توضيحي 13: تطور السلع والخدمات 2027-2024
37	رسم توضيحي 14: تطور الإعانات والتحويلات الجارية
42	رسم توضيحي 15: حاجة التمويل 2027-2024
42	رسم توضيحي 16: موارد تمويل الدولة 2027-2024

ملخص تحليلي

1- الوضع الاقتصادي الكلي

في ظل النمو المتواضع الذي بلغ 0,7% في عام 2021، والذي يرجع إلى حد كبير إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، شهد الاقتصاد الوطني انتعاشاً قوياً في عام 2022، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6,8%. ويرجع بشكل رئيسي إلى تحسن الأنشطة الاستخراجية وقطاع الخدمات.

ومع ذلك، سجل النمو الاقتصادي في عام 2023 تباطؤاً بنسبة 6,5%. وقد اتسم هذا التباطؤ الطفيف في الاقتصاد الوطني بانخفاض وتيرة النمو في القطاعين الثالث والثاني، إلى جانب انخفاض النمو في القطاع الأولي. ويُعزى الانخفاض في القطاع الأولي بشكل رئيسي إلى تراجع أنشطة صيد الأسماك، والذي انخفض بنسبة كبيرة بلغت 14,2% في عام 2023.

وخلال الفترة 2024-2027، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 5,4%، مدفوعاً بشكل رئيسي بالنشاط الاستخراجي وديناميكية القطاعين الثالث والأولي.

وفي ما يتعلق بالتضخم، لوحظت زيادة واضحة في عام 2022، بمعدل 9,6%، مقارنة بـ 3,6% في عام 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات. ومع ذلك، بدأ هذا الاتجاه التضخمي في الاعتدال، لتسجل معدل 5% لعام 2023. وتشير التوقعات إلى أن الانخفاض سيستمر، ليبلغ معدل 3,1% لعام 2024، ثم يستقر عند 4% حتى عام 2027.

الفرصيات الاقتصادية الكلية	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	0,70%	6,80%	6,50%	5,40%	5,50%	5,20%	5,50%
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	8,30%	6,10%	10,10%	6,90%	7,70%	7,90%	9,30%
استهلاك المعيشي للأسر (الاسمي)	8,30%	13,30%	7,40%	6,30%	9,10%	8,10%	10,10%
الواردات (الاسمية)	15,60%	36,50%	-6,00%	8,20%	5,20%	-1,80%	0,80%
مؤشر أسعار الاستهلاك	3,60%	9,50%	8,00%	3,10%	4,00%	4,00%	4,00%

2- ظروف تنفيذ الميزانية

يعكس اتجاه الإنفاق العام في الفترة ما بين 2021 و2023 جهود الحكومة المستمرة للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19 مع تنفيذ البرنامجين الرئيسيين "تعهداتي" و"برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية"، وكذلك استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030. وفي هذا الإطار، تم منح اهتمام خاص لزيادة الإنفاق الاجتماعي، لا سيما في مجالات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، فضلاً عن الاستثمار الكبير في قطاعات النمو الرئيسية، مثل الولوج إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

وقد تم تحقيق هذا التقدم من خلال زيادة الإيرادات العامة، مما يعكس الجهود المكثفة التي قيم بها لتعبئة الموارد. وفي الوقت نفسه، ساعدت السيطرة على تكاليف اقتناء السلع والخدمات على تحقيق متوسط رصيد إجمالي للميزانية بلغ -1,1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وستتم مواصلة هذا النهج وتعزيزه من خلال تنفيذ البرنامج الانتخابي "طموحي للوطن" لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي يشكل الإطار التوجيهي الاستراتيجي للسياسة العامة للحكومة الهادفة إلى بناء اقتصاد مرن ومستدام، من خلال تحول هيكلي يعزز النمو المستدام وخلق الثروة وفرص العمل، مع ضمان الانضباط الصارم للميزانية واستدامة المالية العامة على المدى الطويل.

3. سيناريو التوقعات.

يُظهر السيناريو المستخدم في هذه الوثيقة زيادة طفيفة ولكن تدريجية في إجمالي الإيرادات، والتي سترتفع من 104,36 مليار أوقية في عام 2024 إلى 110,29 مليار أوقية في عام 2027. وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية، والتي سترتفع من 67,34 مليار أوقية إلى 74,35 مليار أوقية خلال هذه الفترة. وهذا يمثل زيادة سنوية في الإيرادات الضريبية غير الضريبية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6% من الآن وحتى عام 2027. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإيرادات غير الضريبية والمنح في اتجاه تنازلي.

وسيشهد الانفاق العام أيضا نمو مطردا، حيث سيرتفع من 107,72 مليار أوقية في عام 2024 إلى 111,88 مليار أوقية في عام 2027. وسيزداد الاستثمار العام على وجه الخصوص بشكل ملحوظ، حيث سيرتفع من 39,8 مليار أوقية في عام 2024 إلى 49,91 مليار أوقية في عام 2027، بزيادة قدرها 18,46%، وتفسر هذه الزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للاستثمارات العامة اعتبارًا من عام 2026 من خلال الإطلاق المتوقع لمشاريع هيكلية جديدة، حيث سيتم تمويل جزء منها من خلال الاجتماع الاستشاري المقرر في عام 2025.

بينما ستستمر النفقات الجارية في الانخفاض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 15,8% في عام 2024 إلى 11,7% بحلول عام 2027.

ويهدف هذا التوجه الاستراتيجي إلى تحفيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض عدم اليقين بشأن تطور الإيرادات، لا سيما الإيرادات الضريبية، والتي من المتوقع أن تزيد بنسبة 10,41% خلال الفترة 2024-2027. فإذا لم تتحقق هذه الزيادة المتوقعة، فقد يحد ذلك من قدرة الحكومة على تمويل إنفاقها دون زيادة عجز الموازنة. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يتحقق الانخفاض المتوقع في التحويلات الجارية والفوائد على الدين العام في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، مما قد يعرض توازن الميزانية للخطر.

ومن أجل مواجهة الرياح المعاكسة المحتملة التي قد تؤثر على سيناريو الأساس لدينا، تم توقع رصيد ميزانوي مستدام بمتوسط عجز قدره -0,4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، في حين أن الرصيد الأولي غير الاستخراجي، بما في ذلك المنح، سيظل ضمن حدود -3,37% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 و-3,22% بحلول عام 2027. و توفر هذه التوقعات هامشا للمناورة يسمح بتعديل النفقات دون المساس بالاستقرار الاقتصادي الكلي لبلدنا.

2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	بمليارات الأوقية
110,29	108,36	104,65	104,36	88,72	88,18	76,34	إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك الإيرادات النفطية)
74,35	70,48	67,01	67,34	53,01	49,49	44,16	الإيرادات الضريبية
25,95	25,98	26,23	27,36	26,39	30,01	20,87	الإيرادات غير الضريبية
6,09	8,00	8,80	7,59	6,59	6,35	7,49	الهبات
3,90	3,90	2,60	2,08	2,36	2,24	1,37	الإيرادات النفطية
111,88	109,12	106,19	107,72	96,72	100,80	68,80	النفقات العمومية
28,25	26,78	26,13	25,81	24,94	21,07	18,48	أجور و رواتب
10,63	10,78	10,82	12,17	10,87	12,15	9,35	سلع و خدمات
10,89	11,00	13,61	15,61	16,37	20,57	8,97	تحويلات جارية
3,73	3,90	4,13	4,14	3,70	2,98	2,80	فوائد على الدين العام
49,91	47,74	43,00	42,14	33,14	40,74	25,88	استثمارات
8,46	8,92	8,50	7,85	7,68	3,29	3,33	نفقات أخرى
- 1,59	- 0,75	- 1,54	- 3,36	- 8,00	- 12,62	7,54	الرصيد الإجمالي، بما في ذلك الهبات (عجز -)

4- المخاطر الميزانوية وإجراءات التخفيف من حدتها

إن أوجه عدم اليقين التي تؤثر على النمو العالمي والمحلي متوازنة الآن. فسيناريو الاقتصاد الكلي والميزانوي المعروف في هذه الوثيقة حساس للغاية لعدد من المتغيرات الخارجية، لا سيما تطور أسعار السلع الأساسية - خصوصاً خام الحديد والمنتجات الغذائية - في السوق العالمية، وكذلك المناخ الأمني في منطقة الساحل. يضاف إلى ذلك المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، مع مخاوف محددة بشأن الفيضانات والجفاف.

يتوقع هذا السيناريو استقرار أسعار السلع الأساسية ومعدلات التضخم بحلول عام 2027. ومع ذلك، قد يحدث تباطؤ اقتصادي لدى شركائنا التجاريين، لا سيما الصين، التي تعد الزبون الرئيسي لبلدنا ومصدراً رئيساً للطلب العالمي على المواد الأولية. فقد يؤدي مثل هذا التباطؤ إلى المساس بالفرضيات الاقتصادية والميزانوية التي يستند إليها هذا السيناريو.

في مواجهة هذه الشكوك، تظل تدابير التحكم في النفقات التشغيلية ركيزة أساسية للسياسة المالية المعتمدة، بهدف إعادة توجيه الهوامش الميزانوية المحققة نحو الاستثمار الإنتاجي وتنويع موارد التمويل. تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان التسيير المعقلن للموارد العامة وتعبئة الموارد بصفة ميسرة، مع الحفاظ على قدرة الدولة على تمويل المشاريع الاستراتيجية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتيح الحفاظ على الانضباط المالي الصارم واعتماد سياسات موجهة نحو المرونة تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز نمو أكثر شمولاً واستدامة بحلول عام 2027.

ولمواجهة المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية (الفيضانات والجفاف)، سيبدأ مشروع الصرف الصحي لمدينة نواكشوط قبل نهاية العام. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ عملية استمطار السحب التي تهدف إلى تحسين هطول الأمطار خلال فصل الخريف هذا العام.

تحدد وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى مسار المالية العامة لبلدنا للفترة 2021-2027، وفقاً لأحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الصادر عام 2018. ويندرج هذا الإطار متعدد السنوات في إطار مقارنة ميزانية موجهة نحو أداء العمل العمومي، وتعزيز الشفافية والفعالية في تسيير الموارد العمومية. ويتضمن هذا الإصدار من إطار الميزانية متعددة السنوات تنفيذ إطار الاقتصاد الكلي للأعوام 2021 و2022 و2023، مع صياغة توقعات دقيقة للفترة من 2024 إلى 2027.

وتماشياً مع المبادئ التوجيهية لأحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الصادر عام 2018، تستند البرمجة الميزانية متوسطة المدى على نهج متكامل للميزانية والبرمجة متعددة السنوات، حيث تهدف إلى ضمان أكبر قدر من الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية للحكومة وموارد الميزانية المخصصة لتحقيقها. وتقدم هذه الوثيقة، التي تم إعدادها للفترة 2021-2027، عرضاً بأثر رجعي للاتجاهات الرئيسية الأخيرة في مجاميع الاقتصاد الكلي والموازنة بالإضافة إلى توقعات هذه المجاميع. وتسعى هذه الوثيقة إلى ترسيخ الانضباط المالي وتعزيز استدامة المالية العامة وتحسين تخصيص الموارد العامة عبر القطاعات.

وتعتبر السياسة الميزانية متوسطة الأجل التي وضعتها الحكومة في هذه الوثيقة ركيزة أساسية لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني المعنون "طموحي للوطن". ويستند هذا البرنامج، الذي يحدد رؤية للتحوّل الهيكلي للاقتصاد الوطني، إلى نمو شامل ومستدام بيئياً وبنشئ فرصاً للعمل والثروة. وبالتالي. وتساهم وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى 2025-2027 في مواءمة ميزانيات الدولة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030، مما يعزز الاتساق بين أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والموارد المالية المعبأة.

وتتألف وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى من عنصرين رئيسيين:

1. إطار ميزانوي متوسط المدى: يعرض هذا الإطار الأهداف المحددة لمجاميع الاقتصاد الكلي والميزانية، ويتتبع تطورها المستقبلي على مدى ثلاث سنوات (2025-2027). ويتضمن توقعات لمجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية، والإيرادات والنفقات العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للاستثمار العام، والرصيد الميزانوي، وتمويل العجز، ومستويات الدين، وكالأجور، وخدمة الدين. ويتم تحليل هذه العناصر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات الضريبية والصادرات والإنفاق العام، مع مراعاة السمات الخاصة بالصناعات الاستخراجية.
2. إطار عام للإنفاق متوسط المدى: استناداً إلى توقعات إطار الموازنة المتوسط المدى، يحدد إطار الإنفاق العام متوسط المدى مخصصات الميزانية وتوزيعها بين مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة على مدى الأعوام 2025 و2026 و2027. ويحدد الإصلاحات المخطط لها والتغييرات الهيكلية التي ستؤثر على الإنفاق العام، مع تقييم أثرها المتوقع على مسار المالية العامة.

وتعد وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط 2025-2027، والتي وضعت بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، رافعة أساسية لإصلاح الموازنة.

الفصل الأول: سياق سياسة الاقتصاد الكلي وآفاقها

1. الظرفية الدولية

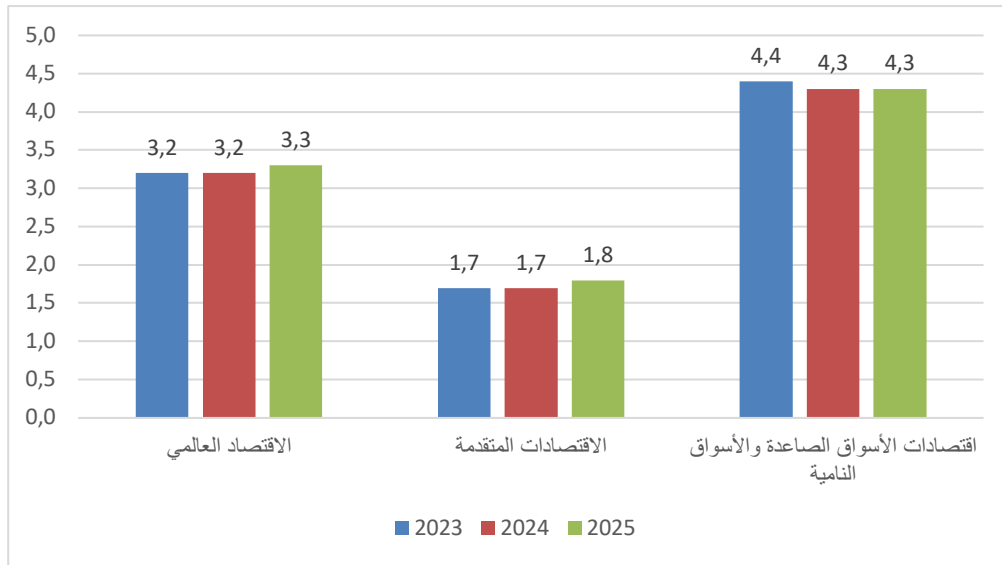
يسلط التحيين الأخير لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر شهر يوليو 2024 عن صندوق النقد الدولي الضوء على مرونة الاقتصاد العالمي، وإن كان يواجه تباطؤًا في التضخم وتزايد عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية. فمن المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى 3,2% في عام 2024 و 3,3% في عام 2025، ولكن لا يزال الانتعاش متفاوتًا بين المناطق والقطاعات، حيث يشهد بعضها انتعاشًا قويًا ويواجه البعض الآخر تباطؤًا.

ففي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يبلغ النمو حوالي 1,7%، على الرغم من القيود الميزانية وضعف الطلب المحلي. في المقابل، من المتوقع أن تنمو الاقتصادات الصاعدة و الناشئة بنسبة 4,3%، مدعومة بانتعاش الطلب المحلي وانتعاش الصادرات، على الرغم من أن هذه الاقتصادات تواجه تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي وارتفاع مستويات الديون.

ولا يزال التضخم يمثل تحديًا كبيرًا، لا سيما تضخم الخدمات، مما يعيق التقدم نحو الحد من التضخم العالمي ويعقد تطبيع السياسات النقدية. ومن المتوقع أن يصل التضخم العالمي إلى 5,9% في عام 2024، و في الاقتصادات المتقدمة إلى 2,7%، وهو ما يزال أعلى من أهداف العديد من البنوك المركزية. أما في الاقتصادات الصاعدة و الناشئة ، فمن المتوقع أن يظل التضخم عند مستوى 8,2%، مدفوعًا بالتقلبات في أسعار الغذاء والطاقة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة بعض العملات المحلية.

وأخيرًا، من المتوقع أن يتسارع نمو التجارة العالمية إلى حوالي 3,25% في عام 2024، بعد أن شهد شبه ركود في عام 2023.

رسم توضيحي 1 تطور الناتج المحلي الإجمالي عالميا



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (يوليو 2024)

2- السياق السياسي والاقتصادي الوطني

2-1- السياق السياسي الوطني

2-1-1 البرامج الرئاسية

إن برنامج الإقلاع الاقتصادي الوطني، الذي أُطلق في عام 2020 كأداة أساسية في الإسراع في تنفيذ البرنامج الرئاسي (أولوياتي) لمدة ثلاث سنوات، بالتآزر مع سياسات الاقتصاد الكلي الصارمة والإدارة الفعالة للمالية العامة، قد منح اقتصادنا مرونة ملحوظة وحقق بعض النتائج المشجعة للغاية.

وقد كان برنامج فخامة رئيس الجمهورية الموسع أولوياتي - وهو برنامج الانتعاش الاقتصادي الرائد في مرحلة ما بعد كوفيد-19 - يهدف إلى تسريع تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت. حيث جسد البرنامج نموذجاً للتنمية الشاملة والرعاية. وشملت أهدافه الرئيسية تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز فرص العمل، وتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي الوطني، وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين بشكل كبير. كما استكمل البرنامج خطة الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19 ووسّع نطاقها.

وأطلق فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، خطة الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19 في 2 سبتمبر 2020، وغطت الخطة فترة 30 شهراً وبلغت ميزانيتها 25,3 مليار أوقية. وقد عباً لتنفيذه ثمانى عشرة وزارة وإدارة وهيئة حكومية حول ستة أولويات إنمائية، ومكّن من إطلاق 114 مشروعاً منفصلاً.

وعلى الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، والصعوبات الفنية والمالية التي واجهت البرنامج، إلا أنه حقق معدل تنفيذ مريض. وبصفة عامة فإن رؤية تعهداتي التي تم تنفيذ جزء منها عن طريق برنامج أولوياتي الموسع مكنت من تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة، مما ساهم في تحقيق تحسن ملموس في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو دليل على التأثير الإيجابي للبرنامج على الاقتصاد الوطني ونوعية حياة المواطنين.

2.1.2. تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030

الرافعة الأولى: تعزيز النمو الاقتصادي القوي والمستدام والشامل للجميع

تهدف الرافعة الاستراتيجية الأولى لخطة العمل الاستراتيجية إلى ضمان تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل للجميع، وذلك من خلال :

- ظهور وتعزيز القطاعات المدرة للثروة وفرص العمل التي يمكن أن تعزز الاندماج الاجتماعي وتلبية الطلب المحلي، لا سيما من خلال المبادرة الخاصة والابتكار؛
- التنمية المستدامة وحماية البيئة
- تطوير البنية التحتية اللازمة لهذا النمو الاقتصادي.

وقد سعت الإجراءات المتخذة في إطار الرافعة الاستراتيجية الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى ضمان تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تعزيز النمو المتنوع، مع مراعاة الحفاظ على الأبعاد المختلفة للبيئة والحد من المخاطر، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية بشكل كبير لدعم النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاعي الثروة الحيوانية والصناعات الاستخراجية يسييران في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهدافهما طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، في قطاع الهيدروكربونات، تم وضع الخطة الرئيسية للغاز، ويقترح حالياً تطوير حقل غاز السلحفاة الكبير أحميم من تحقيق نسبة 100%.

وقد مكنت الجهود المبذولة في القطاع الزراعي من تغطية 89% من الاحتياجات من الأرز، مقارنة بـ 82% في عام 2019، و35% من احتياجات الجبوب التقليدية، مقارنة بـ 32% في عام 2019. ومع ذلك، يشير مستوى صيد الأسماك وعمليات التفرغ في عام 2022، فضلاً عن العمالة المباشرة في هذا القطاع، إلى أنه من غير المرجح أن تتحقق الأهداف المخطط لها.

أما فيما يتعلق بالسياحة، فإن الهدف المحدد لعام 2025 هو استقبال 15.000 سائح، في حين أن 4.600 سائح فقط زاروا بلادنا في عام 2022، أي أقل من ثلث الهدف. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية لدعم النمو، فقد أظهر تنفيذ خطة عمل المجلس الأعلى للسياحة درجة كبيرة من الكفاءة في تنفيذ الأنشطة المخطط لها، كما يتضح على وجه الخصوص من الإنجازات الرئيسية.

الرافعة الثانية: تنمية رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

تم توجيه الرافعة الاستراتيجية الثانية لجهود الحكومة وجهود شركائها نحو تنمية رأس المال البشري، من خلال تحسين جودة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى والولوج إليها، فضلاً عن تعزيز الحماية الاجتماعية. في عام 2022، دخل إصلاح نظام التعليم حيز التنفيذ، مما يضمن حصول الجميع على تعليم جيد ومنصف على جميع المستويات. وقد تمت المصادقة على قانون توجيه التعليم الوطني، وتم إنشاء مؤسسات مثل المجلس الأعلى للتعليم ومعهد النهوض باللغات الوطنية وتدريبها. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد استراتيجيات للبحث والابتكار، وكذلك للتعليم العالي، كما تم تنظيم مشاورات بين المعنيين بالتدريب المهني والمشغلين الاقتصاديين لمواءمة برامج التدريب مع متطلبات سوق العمل.

في القطاع الصحي، اعتمدت الحكومة عدة مبادرات، بما في ذلك الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2020-2023، والسياسة الوطنية للأدوية، ومراسيم إنشاء المجلس الوطني للتبرع بالدم وزراعة الأعضاء، فضلاً عن إدخال التأمين الصحي الطوعي للقطاع غير الرسمي. ركزت الأنشطة على خمسة مجالات: تعزيز الحوكمة، وتقريب الخدمات من الفئات السكانية الضعيفة، وإنشاء البنى التحتية والمنصات التقنية، والحصول على الأدوية عالية الجودة، وإدارة الموارد البشرية. بالإضافة إلى ذلك، شملت الحماية الاجتماعية دعم المرضى المعوزين والمعوقين، وتمويل المشاريع المجتمعية الصغيرة، مع برامج مثل "شيبلا"، و"البركة"، و"داري"، التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية وتعزيز الإدماج الاقتصادي وتحسين الإسكان. كما تم تنفيذ مبادرات الأمن الغذائي، مثل توزيع الأغذية المجانية والتحويلات النقدية ودعم القدرة الشرائية للعديد من الأسر المعيشية.

الرافعة الثالثة: تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها

تهدف الرافعة الاستراتيجية الثالثة إلى تعزيز مختلف أبعاد الحوكمة في موريتانيا، من خلال إنشاء إطار مؤسسي متناغم لتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ففي مجال الحوكمة السياسية، أدت الجهود الكبيرة المبذولة إلى تهدئة المناخ السياسي وتعزيز المؤسسات، لا سيما من خلال دعم قوات الدفاع والأمن والإدارة الفعالة للمهاجرين واللاجئين. كما تم تحديث الإدارة الإقليمية لتقريبها من المواطنين وتحسين جودة خدماتها، بدعم من مشاريع اللامركزية والمجلس الأعلى للامركزية. وقد تم إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان مع وضع خطط واستراتيجيات وطنية مختلفة، وكذلك في قطاع العدالة من خلال تحديث الإطار التشريعي وتعزيز الوصول إلى العدالة.

وفي الوقت نفسه، تم دعم المجتمع المدني من خلال تعزيز حرية تكوين الجمعيات وتحسين الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني. وفي مجال الإعلام، تم تنفيذ توصيات لجنة إصلاح الصحافة. وعلى الرغم من أن آليات تخطيط وتنسيق السياسات العامة لا تزال بحاجة إلى الكمال، إلا أن المراقبة الدقيقة للمشاريع قد حسنت من تنفيذها. فيما يتعلق بالمالية العامة، على الرغم من الركود في نسبة الميزانية الممولة من الضرائب الوطنية، إلا أن الانخفاض في خدمة الدين العام ملحوظ. تقدم الشمول المالي مع زيادة كبيرة في الحسابات المصرفية، على الرغم من أن شبكة فروع البنوك التجارية لا تزال غير كافية. وأخيراً، يشهد التقدم المحرز في النظام الإحصائي الوطني تحسناً، في حين أن التحول الرقمي وانفتاح البيانات لا يزال يتطلب اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق الأهداف المحددة لعام 2025.

2-2- السياق الاقتصادي الوطني

2-2-1- التطورات الاقتصادية 2021-2023

2-2-1-1- الناتج المحلي الإجمالي

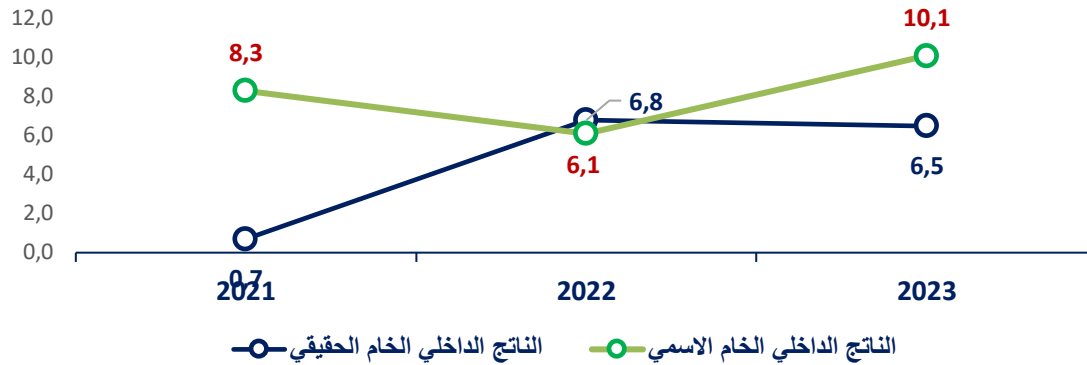
بعد نمو متواضع بنسبة 0,7% في عام 2021 نتيجة لتأثيرات جائحة كوفيد-19، شهد الاقتصاد الوطني انتعاشاً قوياً في عام 2022 مع معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ 6,8%. وقد تم تحفيز هذا الانتعاش بشكل رئيسي من خلال انتعاش الأنشطة الاستخراجية وقطاع الخدمات. ومع ذلك، تباطأ النمو الاقتصادي قليلاً في عام 2023، حيث بلغ المعدل 6,5%. نتيجة لتباطؤ القطاعين الثالث والثاني، بالإضافة إلى انخفاض في القطاع الأولي. وكان هذا التراجع ناتجاً بشكل أساسي عن انخفاض كبير في أنشطة الصيد، حيث سجلت تراجعاً بنسبة 14,2% في عام 2023.

على المستوى القطاعي:

بعد انخفاض بنسبة -2,4% في عام 2021، شهد القطاع الأولي انخفاضاً ملحوظاً في معدل نموه، حيث انتقل من 8,7% في عام 2022 إلى -1% في عام 2023. ويعزى هذا الانخفاض في الأداء بشكل رئيسي إلى التراجع الكبير في أنشطة الصيد، حيث انخفض معدل النمو من 4,2% في عام 2022 إلى -14,2% في عام 2023. في الواقع، قامت وزارة الصيد بوضع إجراءات جديدة لإدارة الموارد بشكل أفضل، بما في ذلك تحديد كميات الصيد لبعض أنواع الأسماك وتخصيص مناطق محددة للصيد السطحي. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقليص إجمالي الصيد بنسبة 20,9% وانخفاض بنسبة 23% في صيد الأسماك السطحية على المستوى الوطني. أما القطاع الثاني، فبعد انهيار كبير في عام 2021 بنسبة -11,5%، شهد تباطؤاً في عام 2023 حيث انتقل من 12,5% في عام 2022 إلى 5,8% في عام 2023. ويعزى هذا التباطؤ في معدل نمو القطاع الثاني إلى انخفاض الأنشطة الصناعية، حيث انخفض معدل النمو من 8,2% في عام 2022 إلى -1,3% في عام 2023، نتيجة التراجع الكبير في أنشطة الصناعات التحويلية لمنتجات الصيد (دقيق وزيت السمك) التي سجلت انخفاضاً بنسبة 11,1% في عام 2023. من ناحية أخرى، شهد القطاع الثالث، على غرار القطاع الثاني، تباطؤاً في نموه.

حيث انخفض من 11% في عام 2021 إلى 8% في عام 2022 ثم إلى 5,8% في عام 2023. وتميز هذا الاتجاه بانخفاض في قطاع النقل (-0,3%) والتجارة (-1,8%)، بينما واصلت خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى نموها بنسبة 6,3% و12,5% على التوالي.

رسم توضيحي 2 تطور الناتج المحلي الإجمالي الوطني في 2023-2021



المصدر: تقرير الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي و الاقتصادي (النمو الاقتصادي 2023 الصادر أعشت 2024)

2-1-2-2 التضخم

تتأثر معدلات التضخم بشدة بالعوامل الخارجية مثل الأحداث والأزمات العالمية. يأخذ تحليل هذه المعدلات خلال الفترة 2021-2023 في الاعتبار السياق الدولي، بما في ذلك جائحة كورونا في عام 2021 والصراع الروسي الأوكراني في عامي 2022 و2023.

- على أساس سنوي:

في عام 2021، يرجع الانخفاض السنوي بنسبة 5,7% إلى استمرار تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد. كان للحجر والقيود المفروضة على السفر وإغلاق الشركات تأثير كبير على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وقد أدت هذه الاضطرابات إلى مشاكل في الإمدادات، وانخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار، مما ساهم في ارتفاع التضخم.

في عام 2022، ارتفع المعدل السنوي إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 11,0%. ويمكن تفسير ذلك ببداية النزاع الروسي الأوكراني، الذي أدى إلى اضطراب كبير في سلاسل التوريد العالمية، لا سيما في قطاعي الطاقة والسلع الغذائية. حيث تعتبر أوكرانيا وروسيا من المصدرين الرئيسيين للحبوب والسلع الأولية الأخرى، وقد أدى النزاع إلى نقص وارتفاع الأسعار.

في عام 2023، انخفض المعدل السنوي إلى 1,6%. قد يشير هذا الانخفاض إلى بعض الانتعاش في العرض العالمي أو استقرار الأسواق. قد يرجع انخفاض المعدل أيضًا إلى الجهود التي تبذلها الحكومات والبنوك المركزية للسيطرة على التضخم من خلال سياسات نقدية أكثر تشددًا.

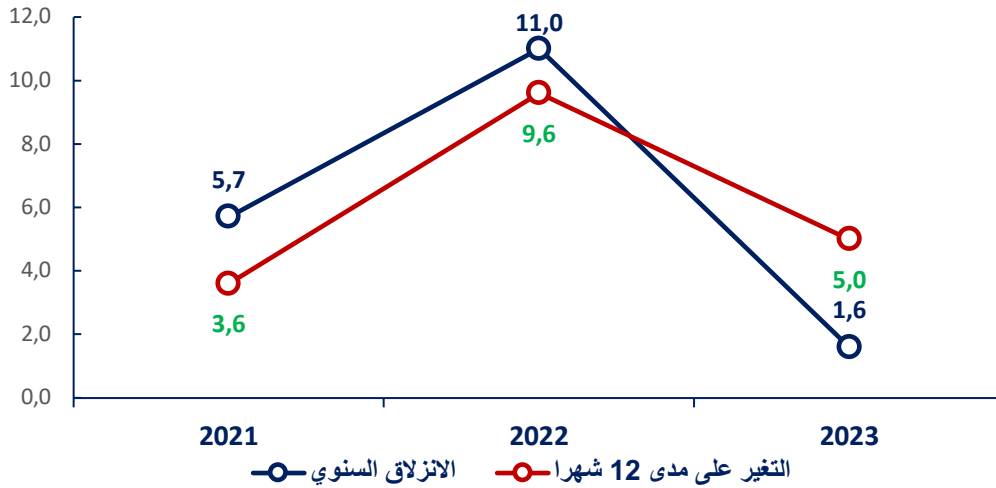
-التغير في 12 شهرًا :

في عام 2021، يعكس التغير على مدار 12 شهرًا بنسبة 3,6% تعافيًا من الاضطراب الأولي الناجم عن الجائحة.

وفي عام 2022، ارتفع إلى 9,6% بسبب الآثار المباشرة للصراع الروسي الأوكراني. أدى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأساسية الأخرى إلى زيادة الضغوط التضخمية.

في عام 2023، انخفض التغير خلال 12 شهرًا إلى 5,0%. قد يشير هذا إلى تراجع الاضطراب الناجم عن الصراع أو التدابير الفعالة لتحقيق الاستقرار في الأسواق. ومع ذلك، لا يزال المعدل مرتفعًا مقارنة بعام 2021، مما يشير إلى أن التضخم لا يزال مشكلة طويلة الأجل.

رسم توضيحي 3 معدل التضخم 2023-2021



2-2-1-3. وضعية الديون في الفترة 2023-2021

أولا - إجمالي محفظة الدين العام في نهاية ديسمبر 2023

بلغ إجمالي الدين العام في 31 ديسمبر 2023 191.736,14 مليون أوقية ، مكونة من 86,95% دين خارجي و 13,05% دين محلي.

أ- الدين الخارجي

في 31 ديسمبر 2023، بلغ الدين الخارجي المستحق على موريتانيا 166.719,52 مليون أوقية ، أو 86,95% من إجمالي الدين. وينقسم هذا المبلغ إلى 58% من الديون المستحقة للدائنين متعددي الأطراف و 42% للدائنين الثنائيين.

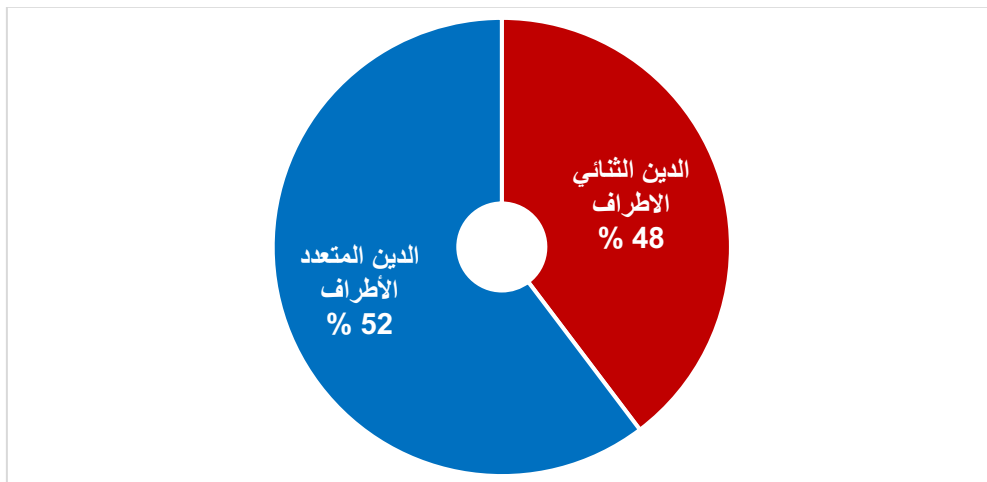
يهيمن الدولار الأمريكي والعملات ذات الصلة على هيكل الديون بالعملات الأجنبية بشكل كبير.

وكنسبة من إجمالي الديون المستحقة، فإن محفظة موريتانيا معرضة بشكل كبير لمخاطر سعر الصرف بنسبة 85,3% تقريبا، مدفوعة بوزن الدولار الأمريكي في المحفظة .

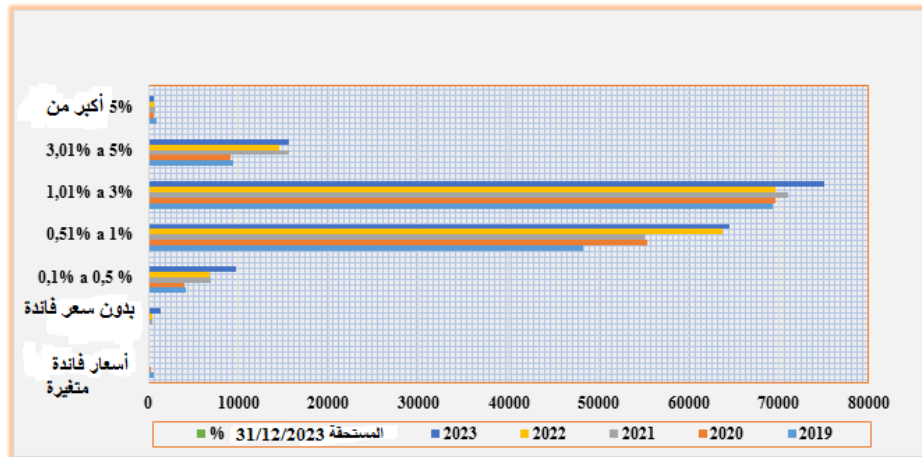
يتم التعاقد على الدين الخارجي بشكل عام بأسعار فائدة ثابتة. ونتيجة لذلك، تظل مخاطر إعادة التمويل التي يمكن أن تنشأ عن الديون المستحقة معتدلة. في الواقع، يمثل الدين المستحق في عام 2023 حوالي 6,7% فقط من الدين الخارجي.

رصيد الدين العام الخارجي مدرج إلى حد كبير بين شريحة أسعار الفائدة (0,51% إلى 3%).

رسم توضيحي 4 توزيع الديون في نهاية عام 2023 حسب نوع الدائن (بالنسبة المئوية)



رسم توضيحي 5 رصيد الدين الخارجي المستحق حسب فئة سعر الفائدة



ب - الدين المحلي

بلغ إجمالي الدين الداخلي 25.016,62 مليون أوقية في 31 ديسمبر 2023. وينقسم إلى عنصرين: سندات الخزنة (30%) والديون المستحقة للبنك المركزي 70%.

ومع ذلك، مع استحقاق 27,8% من إجمالي الدين المحلي في عام 2023، فإن مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر إعادة التمويل كبيرة بالنسبة لهذه الفئة من الديون. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب الطبيعة شبه الناشئة للسوق المحلية.

جدول 1: رصيد الدين الداخلي

الدين العام الداخلي	2022	2023
سندات الخزينة	5,764	8,779
دين البنك المركزي	16,2376	16,2376
الأرصدة (بمليارات الأوقية)		
الأرصدة (بمليارات الأوقية)		

3. الآفاق السياسية والاقتصادية الوطنية 2024-2027

3-1-1 الآفاق السياسية

3-1-1-1 البرنامج الرئاسي (طموحي للوطن)

يتم إعداد وثيقة البرمجة الميزانية المتوسطة المدى للفترة 2025-2027 في سياق وطني خاص، يتسم ببدء الولاية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني. وتشكل هذه الوثيقة الرؤية قصيرة الأجل للتنفيذ المالي للبرنامج الرئاسي "طموحي للوطن"، والتي تتمحور حول خمسة محاور استراتيجية

- دولة قانون قوية وحوكمة متجددة;
- اقتصاد عالي الأداء ومرن ومستدام بيئيًا على طريق الانطلاق;
- تنمية رأس المال البشري، ولا سيما الشباب، باعتبارهم رأس حرية موريتانيا الغد;
- الإدماج الاجتماعي، كضمان للتماسك والوحدة;
- دولة آمنة، قادرة على مواجهة المخاطر الجيوسياسية وفاعل رئيسي في السلام والاستقرار.

3-1-2 السياسة الاقتصادية للحكومة

تهدف السياسة العامة للحكومة، المبينة في الركيزة الثانية من هذه السياسة، إلى بناء اقتصاد عالي الأداء ومستدام بيئيًا من خلال تحول هيكلي يتيح النمو المستدام وخلق الثروة وتوفير فرص العمل. وتلتزم الحكومة في هذه السياسة بتحرير الاقتصاد من خلال الإصلاحات الهيكلية وتشجيع

الاستثمار ودعم القطاع الخاص. حيث ستعمل على تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الإنتاج، لا سيما في قطاعات الزراعة والتعدين والطاقة والصناعة، مع ضمان الاستدامة البيئية. ومن أولويات هذه السياسة: السيادة الغذائية، وزيادة الإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية، ومسايد الأسماك المستدامة، وتنوع مصادر الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على الهيدروجين الأخضر. وستنفذ الحكومة إصلاحات مالية وإصلاحات في مجال الأراضي والمصارف لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إمكانات القطاع الخاص. حيث أنه من الضروري تحديث البنى التحتية للنقل وإنتاج الطاقة والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية لربط البلاد بالأسواق الخارجية وتسهيل التجارة. كما سيتم تعزيز الصناعات التحويلية، لا سيما في قطاعات التعدين والزراعة والطاقة، لزيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على الواردات. وسيساعد ذلك أيضاً على تعزيز التدريب والمهارات في هذه المجالات. وتلتزم الحكومة أيضاً من خلال هذه السياسة بتعزيز السياحة والتغلب على التحديات التي تواجه القطاع بالتعاون مع الفاعلين المعنيين.

3-1-3- آفاق الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك أ- آفاق التمويل لركائز استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك (2025-2027)

أ- 1 : التمويل من ميزانية الدولة

الجدول 2: توزيع برامج الاستثمار العام الممولة من ميزانية الدولة وفقاً لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

بملايين الأوقية				
رقم الرافعة	الرافعة	برمجة 2025	برمجة 2026	برمجة 2027
1	تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل للجميع	12 127,48	11 873,44	11 835,51
2	تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	12 543,28	13 217,87	13 711,69
3	تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها	6 839,10	6 749,26	6 452,88
	المجموع الكلي	31 509,86	31 840,57	32 000,08

بالنسبة للرافعة التي تهدف إلى تعزيز النمو القوي والمستدام والشامل، فإن المبالغ المخصصة مستقرة نسبياً على مدى السنوات الثلاث. في عام 2025، تبلغ برمجة الميزانية 12.127,48 مليون أوقية، ثم تنخفض قليلاً إلى 11.873,44 مليون أوقية في عام 2026، قبل أن تنخفض بشكل طفيف إلى 11.835,51 مليون أوقية في عام 2027. يشير هذا الانخفاض الطفيف إلى تحسين الاستثمارات وإعادة تخصيص الأموال نحو أولويات استراتيجية أخرى، مع الحفاظ على مستوى كبير من التمويل لدعم النمو الشامل والمستدام.

فيما يتعلق بالرافعة المرتبطة بتنمية رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، يلاحظ اتجاه تصاعدي يعكس الأولوية المتزايدة لتنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. في عام 2025، ستصل الميزانية المخصصة إلى 12.543,28 مليون أوقية في عام 2025، وسترتفع إلى 13.217,87 مليون أوقية في عام 2026، و13.711,69 مليون أوقية في عام 2027. وتعكس هذه الزيادة المطردة على مدى السنوات الثلاث التزاماً مستمراً ومعزّزاً بتحسين الظروف المعيشية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، والتي تعتبر ضرورية للتنمية البشرية المستدامة.

ستنخفض الأموال المخصصة لرافعة تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها انخفاضاً طفيفاً على مر السنين. ففي عام 2025، بلغت الميزانية المبرمجة 6.839,10 مليون أوقية في عام 2025، وارتفعت إلى 6.749,26 مليون أوقية في عام 2026، وانخفضت أكثر إلى 6.452,88 مليون أوقية في عام 2027. ويعكس هذا التراجع المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في برامج الحوكمة، مما يتيح إعادة توجيه الأموال إلى قطاعات أخرى ذات أولوية مع الحفاظ على مستوى كبير من الاستثمار لضمان حوكمة فعالة وشفافة.

أ-2:- التمويل بالقروض

يتوزع الغلاف المبرمج للتمويل الخارجي (القروض والمنح) المخصص للحكومة المركزية، للسنوات المالية 2025-2027، على نحو شامل كالتالي:

السنة	2025	2026	2027
المبلغ بملايين الأوقية	11.486	15.896	17.913

من المتوقع توزيع الجزء المتحصل عليه من هذا التمويل للفترة 2025-2027 على النحو التالي:

السنة	2025	2026	2027
مبالغ القروض بملايين الأوقية	4 215	5 506	6 100
مبالغ الهبات بملايين الأوقية	7 271	4 640	4 468

واعتباراً من عام 2026، تتمثل الخطة في البدء في تنفيذ مشاريع الهيكلية الجديدة، والتي سيتم تعبئة بعض التمويل لها بعد اجتماع المجموعة الاستشارية المقرر عقده في عام 2025. ويمثل الغلاف المقدّر لهذا التمويل (قروض ومنح) الفجوة في التوقعات لعامي 2026 و2027.

الجدول 3: تقديرات المشاريع الممولة بالقروض والمنح المنفذة من قبل الإدارة المركزية وفقاً لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرخاء المشترك

ملايين الأوقية				
رقم الرافعة	الرافعة	برمجة 2025	برمجة 2026	برمجة 2027
1	تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل للجميع	2 065,31	4 968,72	6 401,00
2	تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	1 880,45	3 530,40	5 563,50
3	تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها	270	706	1 166,00
المجموع الكلي		4 215,76	9 205,12	13 130,50

تُظهر المبالغ المخصصة لرافعة تعزيز النمو القوي والمستدام والشامل زيادة مطردة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ففي عام 2025، ستبلغ القروض المخصصة 2.065,31 مليون أوقية في عام 2025، وسترتفع إلى 4.968,62 مليون أوقية في عام 2026، وستصل إلى 6.401 مليون أوقية في عام 2027. يعكس هذا الاتجاه التصاعدي التزاماً استراتيجياً بدعم النمو الاقتصادي القوي والمستدام من خلال الاستثمار الممول بالقروض. وتشير الزيادة في القروض إلى الجهود المبذولة لتسريع التنمية الاقتصادية، من خلال التركيز على المشاريع التي يمكن أن تولد عوائد عالية على الاستثمار.

وفيما يتعلق برافعة تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، تُظهر القروض اتجاهًا مثيراً للاهتمام. إذ سترتفع من 1.880,45 مليون أوقية في عام 2025 إلى 3.530,40 مليون أوقية في عام 2026. قبل أن تصل إلى 5.563,50 مليون أوقية في عام 2027. تعكس هذه الزيادة الكبيرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري على نطاق واسع وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهو ما يمثل استثماراً استراتيجياً لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز أسس التنمية البشرية المستدامة.

تُظهر القروض المخصصة لتعزيز الحوكمة بجميع أبعادها زيادة ملحوظة. وفي عام 2026، ستصل إلى 706 مليون أوقية في عام 2026، مقارنة بـ 270 مليون أوقية في عام 2025، وستصل إلى 1.166 مليون أوقية في عام 2027. وتعكس الزيادة في الإقراض في هذا القطاع الاعتراف بأهمية تعزيز الحوكمة في ضمان التنمية المستدامة والشاملة.

3-2- الآفاق الاقتصادية 2024-2027

ستنصب السياسة الاقتصادية للحكومة على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. ولتحقيق هذا الهدف، سَتُبذل الجهود لزيادة الاستثمار في البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على التعليم والصحة والتوظيف والحماية الاجتماعية. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز رأس المال البشري، مع توطيد إطار السياسة الاقتصادية من خلال تعزيز الحوكمة وزيادة الشفافية وتهيئة بيئة أعمال أكثر ملاءمة.

وفي الوقت نفسه، سيتم وضع تدابير محددة لإدارة الدين العام. ويتمثل الهدف الرئيسي في تلبية احتياجات الدولة التمويلية بتكلفة ومخاطر أقل، مع ضمان القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل.

3-2-1- الناتج المحلي الإجمالي

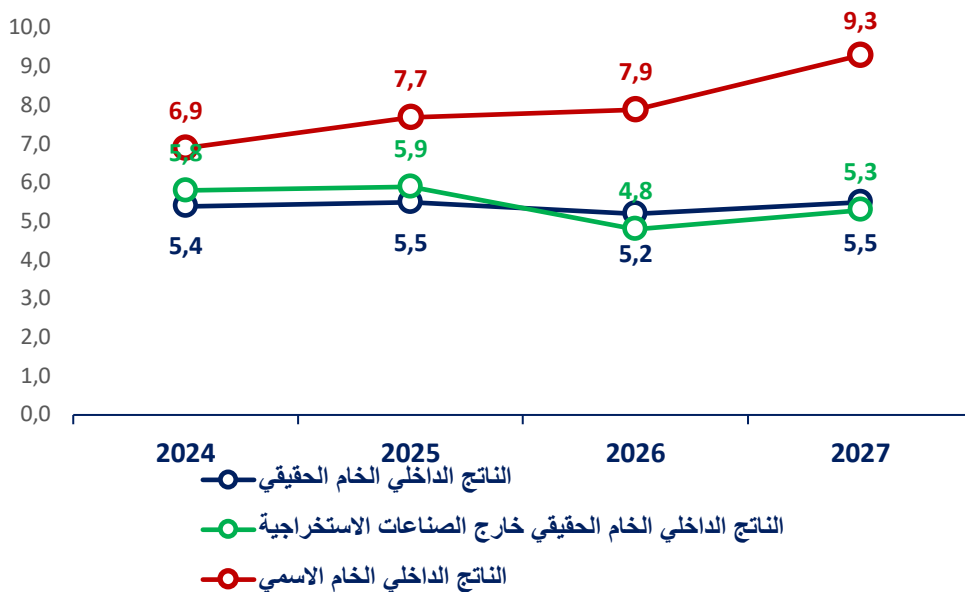
من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5,4% في عام 2024 و5,5% في عام 2025، بعد زيادة قدرها 6,5% في عام 2023. وباستثناء الصناعة الاستخراجية، من المتوقع أن يصل النمو إلى 5,8% في عام 2024 و5,9% في عام 2025، مدفوعًا بشكل رئيسي بدناميكية القطاع الثالث مع انتعاش في التجارة ومصادر الأسماك والتصنيع. سيكون هناك أيضًا اتجاه جيد في قطاع البناء والأشغال العامة في عام 2024، وتسارع في قطاع النقل والاتصالات والخدمات الأخرى.

على مدار الفترة 2024-2027، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 5,4% مدفوعًا بشكل رئيسي بالنشاط الاستخراجي وديناميكية القطاعين الثالث والأولي.

ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 415,5 مليار أوقية في عام 2024، بزيادة قدرها 6,9% مقارنة بعام 2023. وباستثناء الصناعات الاستخراجية، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,6% ليصل إلى 336 مليار أوقية في عام 2024، مقارنة بـ 315,2 مليار أوقية في عام 2023.

ولا تزال التوقعات عرضة للمخاطر المرتبطة بالبيئة الدولية التي تتسم بشكل متزايد بالتفتت الجغرافي والاقتصادي، مما قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. مثل هذا الوضع يمكن أن تضعف الصادرات والإيرادات الاستخراجية ويزيد من أسعار الواردات، وبالتالي يقلل من الاحتياطيات ويزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني. وبالمثل، فإن خطر حدوث كوارث مناخية وفيضانات أكثر حدة يمكن أن يسبب صدمة للأسعار ويضر بآفاق النمو.

رسم توضيحي 6: تطور الناتج المحلي الخام 2024-2027



من المتوقع أن ينتعش القطاع الأولي بنسبة 8,4% في عام 2024، مقارنة بانخفاض بنسبة 1% في عام 2023، وأن ينمو بنسبة 5,4% في المتوسط خلال الفترة 2024-2027. ويرجع هذا التطور، من ناحية، إلى الانتعاش المتوقع في أنشطة الصيد البحري نتيجة لمراجعة النصوص التي تحكم استغلال وإدارة موارد مصايد الأسماك (مراجعة تقسيم المناطق) وتبسيط الضرائب في هذا القطاع، ومن ناحية أخرى، إلى التدابير العديدة لدعم الزراعة وتربية الماشية

من المتوقع أن يواصل هذا القطاع نموه الديناميكي، بمعدل 5,7% في عام 2024. بفضل الأداء الجيد لجميع أنشطته الفرعية. ومن المتوقع أن ينمو قطاع البناء والأشغال العامة والتصنيع والتعدين بنسبة 12.3% و7.5% و4.4% على التوالي. من المتوقع أن تتباطأ أنشطة التعدين في عام 2024 بسبب الركود المتوقع في إنتاج شركة أسنيم وانخفاض إنتاج الذهب الحرفي. على مدار الفترة 2024-2027، من المتوقع أن يتعزز النمو الحقيقي في القطاع الثانوي إلى متوسط سنوي يبلغ 5.5% بفضل استثمارات الشركة الوطنية للمعادن والذهب والفضة والصناعات التحويلية وبدء إنتاج الغاز من حقل السلحفاة أحميم الكبير.

سيستمر القطاع الثالث في حركيته، مسجلاً نمواً بنسبة 4.2% في عام 2024 نتيجة انتعاش أنشطة التجارة والنقل والأداء الجيد لأنشطة الخدمات الأخرى. بين عامي 2024 و2027، يمكن أن يبلغ متوسط النمو الحقيقي في هذا القطاع 5.6% بفضل أداء القطاع المالي وقطاعي النقل والمعلومات والاتصالات.

Year	القطاع الأولي	القطاع الثانوي	قطاع الخدمات	الناتج الداخلي الخام الاسمي
2024	79 853	127 468	179 792	415 516
2025	86 589	132 734	197 292	447 411
2026	93 955	141 505	214 229	482 940
2027	102 412	149 793	239 022	527 953

فيما يتعلق بالأسعار، أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية إلى انخفاض الأسعار المحلية، حيث بلغ معدل التضخم السنوي 3.1% في نهاية يونيو 2024 مقابل 5.1% في يونيو 2023، وبلغ المتوسط السنوي لمعدل التضخم 2.6% في يونيو 2024، مقابل 9.4% في يونيو 2023. وفي عام 2024، قد يبلغ معدل التضخم 3.1%.

الهدف من الاستراتيجية هو تحديد إطار لتعبئة التمويل يأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، تطوير الموارد الميسرة المتاحة، والطموح إلى تنويع الشركاء الماليين، بما في ذلك التمويل التجاري، ودرجة تطور سوق الأوراق المالية المحلية.

أ. عرض الاستراتيجيات البديلة

تمت صياغة وتحليل أربع إستراتيجيات لتلبية متطلبات التمويل بأقل تكلفة وبأقل المخاطر المقبولة:

- الإستراتيجية 1: تتمثل الإستراتيجية 1 في الحفاظ على تقسيم الدين العام في شكل تمويل خارجي بنسبة 40% وتمويل داخلي بنسبة 60%، مع الحفاظ على نفس نسب أدوات الدين الحالية.

- الإستراتيجية 2 (إصدار سندات الخزانة اعتبارًا من عام 2023): تنص الاستراتيجية 2 على إصدار سندات خزانة بمبلغ 500 مليون أوقية سنويًا اعتبارًا من عام 2023. وسيكون التمويل المحلي في شكل سندات خزانة بنسبة 10% في عام 2024 و 15% في السنتين الثانية والثالثة (2025 و 2026). في البداية، سيتم إصدار سندات خزانة بأجل استحقاق مدته عامان. ستواصل بلادنا الاعتماد على التمويل الميسر وشبه الميسر للموارد الخارجية.

- الإستراتيجية 3 (زيادة التمويل التجاري الخارجي): تتوخى الاستراتيجية الثالثة تمويلًا خارجيًا بنسبة 52% على مدى فترة الاستراتيجية بين عامي 2024 و 2026، مع زيادة التمويل التجاري ليحل محل الانخفاض في التمويل الميسر وشبه الميسر. تمثل حصة التمويل التجاري 4% في عام 2024 و 6% في عامي 2025 و 2026.

- الإستراتيجية 4 (إصدار سندات الخزانة + التمويل التجاري): الإستراتيجية 4 هي مزيج من الاستراتيجيتين 2 و 3.

على الرغم من أن الاستراتيجية 2 والاستراتيجية 4 تقدمان نتائج متشابهة من حيث التكلفة والمخاطر بالمقارنة مع نسب الدين المختلفة، إلا أنه سيتم إعطاء الأفضلية للاستراتيجية 4، التي تفضل الدين الخارجي الميسر وشبه الميسر مع لجوء محدود إلى الدين التجاري والتي تنص على تقديم سندات الخزانة. (إستراتيجية الديون على المدى المتوسط 2024-2026/ إدارة الديون الخارجية).

الفصل الثاني: وضعية تنفيذ الميزانية

1- تعبئة الموارد 2023-2021

1.1 إجمالي الموارد

يسلط استعراض الموارد للفترة 2023-2021 الضوء على عدة توجهات مهمة:

إجمالي الموارد: شهد إجمالي الموارد نمواً سنوياً متوسطاً 10% بين عامي 2021 و2022، تلاه انخفاض طفيف بنسبة 1% في عام 2023، مما أدى إلى تحسن متوسط قدره 4%.

الإيرادات الضريبية وغير الضريبية: زادت الإيرادات الضريبية بمعدل 5% خلال هذه الفترة، في حين نمت الإيرادات غير الضريبية بشكل أكبر بكثير، بمتوسط زيادة قدره 16%. ومع ذلك، انخفضت الإيرادات الخارجية بمعدل 3%.

حسابات الخزينة الخاصة: أظهرت حسابات الخزينة الخاصة أداءً ملحوظاً بمتوسط 69% خلال هذه الفترة.

توفر هذه البيانات معلومات قيمة عن تطورات الموارد خلال هذه السنوات الثلاث، وتسلط الضوء على اتجاهات النمو والانخفاض عبر فئات الإيرادات المختلفة.

جدول 2 تطور إجمالي الإيرادات 2023-2021

2023	2022	2021	الإيرادات (مليار)
74,3	80,18	65,93	الموارد الداخلية
52,02	53,78	47,64	الإيرادات الضريبية
17,3	22,6	14,52	الإيرادات غير الضريبية
1,25	1,44	1,97	إيرادات رأس المال
2,21	2,21	1,59	الإيرادات النفطية (دون احتساب الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية و الضرائب على الأجور)
1,56	0,15	0,21	الإيرادات الاستثنائية
6,95	6,35	7,57	الإيرادات الخارجية
1,43	0,56	4,98	دعم الميزانية
5,52	5,79	2,59	الهبات
79,77	86,53	73,5	إيرادات الميزانية العامة
6,14	1,97	7,29	إيرادات حسابات الخزينة الخاصة
87,43	88,5	80,79	إيرادات الميزانية العامة للدولة

1-1-1- تطور الإيرادات الضريبية 2023-2021

شهدت الإيرادات الضريبية مساراً متقلباً بين عامي 2021 و2023. ففي عام 2021، بلغت 47,64 مليار أوقية، ثم سجلت زيادة كبيرة بنسبة 12,87% في عام 2022، لتصل إلى 53,77 مليار أوقية. لكن هذا الاتجاه التصاعدي لم يستمر، إذ شهدت الإيرادات الضريبية في سنة 2023 انخفاضاً بنسبة 3,25%، لتبلغ 52,02 مليار أوقية.

وكان لهذا التغير في الإيرادات الضريبية تداعيات على الضغط الضريبي، حيث بلغ في عام 2021، 14.3%، قبل أن يرتفع إلى 14.9% في عام 2022، مما يعكس زيادة الإيرادات الضريبية في ذلك العام. إلا أن انخفاض الإيرادات الضريبية في عام 2023 أدى إلى انخفاض الضغط الضريبي إلى 13.6%.

- الضرائب على الأرباح وصافي الدخل

سجلت هذه الفئة زيادة معتبرة بنسبة 21,50% بين عامي 2021 و2022، أي من 14,23 مليار أوقية إلى 17,29 مليار أوقية. وشهدت سنة 2023 انخفاضا طفيفا بنسبة 2,14% مقارنة بسنة 2022، حيث بلغت الإيرادات 16,92 مليار أوقية، وهو ما يفسره انكماش نشاط أحد الفاعلين في الصناعات الاستخراجية

- الضرائب على السلع والخدمات

لوحظت زيادة متوسطة بنسبة 4.82% بين عامي 2021 و2022، أي من 22,6 مليار أوقية إلى 23,69 مليار أوقية. غير أنه في عام 2023 انخفضت الإيرادات المتأتية من هذه الضريبة بنسبة 3,88% مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت 22,77 مليار أوقية.

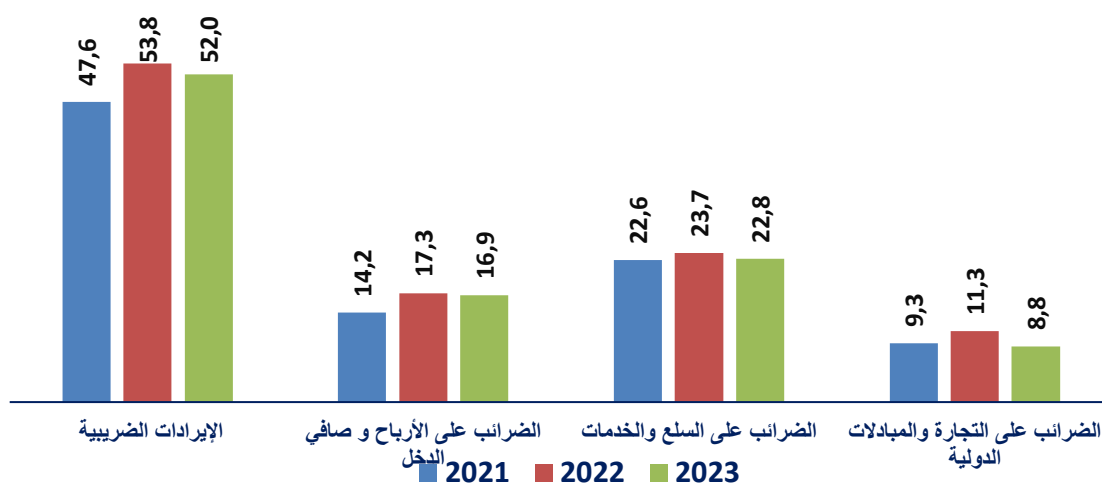
- الضرائب على التجارة والمبادلات الدولية

تم تسجيل زيادة ملحوظة بنسبة 20,69% بين عامي 2021 و2022، أي من 9,33 مليار أوقية إلى 11,26 مليار أوقية. إلا أن عائدات هذه الضرائب شهدت في عام 2023 انخفاضا حادا بنسبة 21,76% مقارنة بعام 2022، حيث وصلت الإيرادات إلى 8,81 مليار أوقية، ويفسر هذا الوضع التغير في أسعار النفط التي ارتفعت في عام 2022 مما أدى إلى زيادة الإيرادات بنسبة 31% مقارنة بعام 2021، قبل أن تنخفض انخفاضاً كبيراً في عام 2023.

- إيرادات ضريبية أخرى

شهدت هذه الفئة زيادة ملحوظة بنسبة 3,38% بين عامي 2021 و2022، حيث ارتفعت من 1,48 مليار أوقية إلى 1,53 مليار أوقية. وفي سنة 2023، تم تسجيل زيادة كبيرة بنسبة 130,07% مقارنة بعام 2022، حيث وصلت هذه الإيرادات إلى 3,52 مليار أوقية، بسبب رسوم الطابع التي ارتفعت بنسبة 130% في عام 2023 مقارنة بعام 2022، مما يعكس نشاط النمو الاقتصادي في ذلك العام.

رسم توضيحي 8: تطور الإيرادات الضريبية 2021-2023



2-1-1- تطور الإيرادات غير الضريبية

شهدت الإيرادات غير الضريبية زيادة متوسطة بنسبة 6,91% في عام 2022، تلتها زيادة طفيفة بنسبة 1,00% في عام 2023.

- إيرادات الصيد

عرفت عائدات صيد الأسماك انخفاضا كبيرا بنسبة 20,17% في عام 2022، وهو الاتجاه الذي استمر في عام 2023 بنسبة 8,10%. وينجم هذا الانخفاض، رغم تأثيره سلبا على ميزانية الدولة، عن استراتيجية جديدة تم وضعها لحماية الموارد السمكية. والهدف من هذا النهج هو تعزيز ممارسات الصيد الأكثر استدامة وضمان تجدد النظم الإيكولوجية البحرية.

- الإيرادات المعدنية

ارتفعت إيرادات التعدين ارتفاعا طفيفا بنسبة 3,76% في عام 2022، تلاه نمو كبير بنسبة 53,60% في عام 2023. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة أنشطة التعدين وارتفاع أسعار المعادن.

- أرباح وإتاوات الشركات العمومية

سجلت هذه الفئة نموا قويا بنسبة 91,59% في عام 2022، لكنها شهدت انخفاضا ملحوظا بنسبة 36,45% في عام 2023. وقد يكون هذا التباين بسبب عوامل مثل سياسات إعادة توزيع الأرباح خاصة بالنسبة لشركة اسنيم.

- الحسابات الخاصة

انخفضت إيرادات الحسابات الخاصة بشكل ملحوظ بنسبة 60,32% في عام 2022، لكنها انتعشت بشكل كبير محققة زيادة بمعدل 213,14% في عام 2023. وقد يكون هذا التقلب ناتجا عن عوامل غير عادية أو تغييرات في تسيير الحسابات الخاصة.

- إيرادات رأس المال

انخفضت عائدات رأس المال بنسبة 27,27% في عام 2022، ثم بنسبة 13,52% في عام 2023. ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه التنازلي إلى تقلبات السوق المالية أو التغييرات في الاستثمارات في رأس المال.

- إيرادات أخرى

شهد هذا النوع من الإيرادات زيادة ملحوظة بنسبة 225% في عام 2022، ثم بنسبة 33,06% في عام 2023. وقد تكون هذه التغييرات عائدة إلى تنوع سياسات تعبئة التمويلات أو إلى أحداث استثنائية.

3-1-1- تطور الهبات

بلغت الهبات في عام 2021، 7,56 مليار أوقية، ثم انخفضت إلى 6,35 مليار أوقية في عام 2022 قبل أن ترتفع قليلا لتصل إلى 6,95 مليار أوقية في عام 2023.

ويظهر تطور هذه الهبات بين عامي 2021 و2022 انخفاضا بنسبة 16,02%، فيما سجلت بين عامي 2022 و2023 زيادة بنسبة 9,44%.

ويرجع هذا التقلب إلى الاختلافات في مساهمات المانحين والتغييرات في سياسات التمويل عن طريق الهبات.

- الهبات الموجهة لتمويل المشاريع

ارتفعت هبات المشاريع بشكل ملحوظ من 2,58 مليار أوقية في عام 2021 إلى 5,79 مليار أوقية في عام 2022، ثم انخفضت بشكل طفيف إلى 5,52 مليار أوقية في عام 2023.

ويظهر التطور بين عامي 2021 و2022 ارتفاعا بنسبة 124,46%، في حين بلغت نسبة الانخفاض بين عامي 2022 و2023 ب 4,69%.

- دعم الميزانية

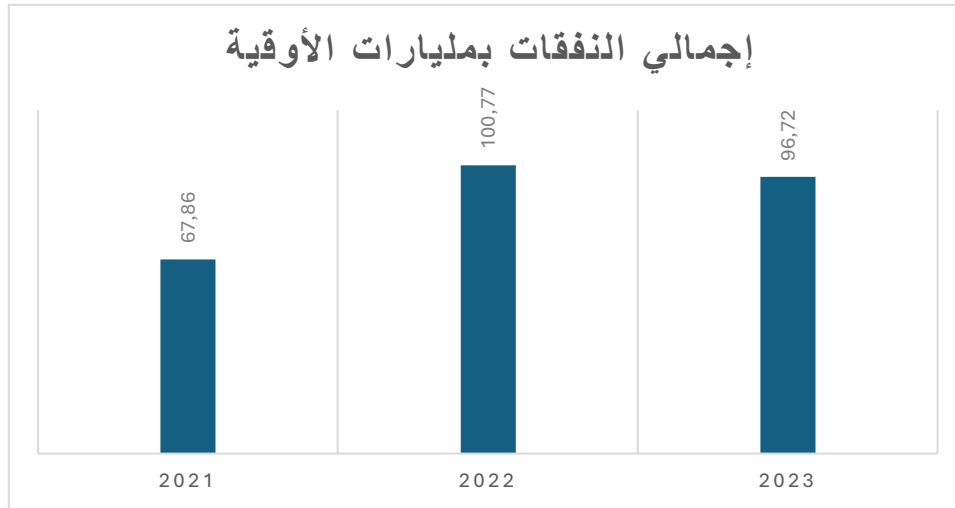
تقلبت إيرادات دعم الميزانية بشكل كبير خلال هذه الفترة، ففي عام 2021، كانت 4,98 مليار أوقية، ثم انخفضت إلى 0,56 مليار أوقية في عام 2022 قبل أن ترتفع إلى 1,43 مليار أوقية في عام 2023.

ويظهر التطور بين عامي 2021 و2022 انخفاضًا حادًا بنسبة 88,74%، تليه زيادة ملحوظة بنسبة 155,21% بين عامي 2022 و2023.

2- تطور النفقات 2021-2023

ويعتمد تحديد الإنفاق العام للفترة 2021-2023 على قوانين التسوية لعامي 2021 و2022، وكذلك على جدول العمليات المالية للدولة لشهر ديسمبر 2023. ويهدف هذا التحليل إلى تتبع تطورات الإنفاق العام خلال هذه الفترة، مع تسليط الضوء على الاتجاهات والأحداث الرئيسية التي أثرت في هذا الإنفاق.

رسم توضيحي وتطور النفقات العامة 2021-2023 بمليارات الأوقية



يظهر تحليل إجمالي النفقات نموًا كبيرًا بين عامي 2021 و2022 نسبته 48,49%. يليه انخفاض طفيف بنسبة 4,02% بين عامي 2022 و2023. وترتبط الزيادة الكبيرة بين عامي 2021 و2022 باستثمارات استثنائية وبرامج حكومية خاصة وإجراءات مكافحة التضخم. ويشير الانخفاض بين عامي 2022 و2023 إلى استقرار الإنفاق بعد فترة من الزيادة الحادة.

2-1- النفقات الجارية

ويظهر تطور النفقات الجارية نموًا قويًا بين عامي 2021 و2022، يليه انخفاض طفيف بين عامي 2022 و2023. وتشير هذه الأرقام إلى تعديل في النفقات التشغيلية بعد فترة من النمو المستدام. وتعكس هذه الاختلافات التغيرات في سياسات الميزانية.

2-1-1- الرواتب والأجور

شهدت أجور ورواتب القطاع العام زيادة كبيرة بين عامي 2021 و2023، حيث ارتفعت من 18,86 مليار أوقية إلى 24,94 مليار أوقية. وتعكس هذه الزيادة الاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة لأجور موظفي القطاع العام.

وتبدو هذه الزيادة بشكل خاص بين عامي 2022 و2023، إذ بلغت 4,01 مليار أوقية. ويأتي هذا التقدم الملحوظ نتيجة لقرار زيادة الرواتب الذي أعلنه رئيس الجمهورية خلال ذكرى عيد الاستقلال في 28 نوفمبر 2022. وكان الهدف من هذا الإجراء هو تحسين مستوى معيشة موظفي القطاع العام، إدراكًا للدور الحاسم إنهم يلعبون في حسن سير الخدمات العمومية.

2.1.2. النفقات على اقتناء السلع والخدمات

تظهر النفقات على السلع والخدمات بعض التقلبات خلال الفترة من 2021 إلى 2023. ففي عام 2021، بلغت هذه النفقات 10,70 مليار أوقية. وزادت بشكل كبير لتصل إلى 12,59 مليار أوقية في عام 2022، قبل أن تنخفض إلى 10,87 مليار أوقية في عام 2023.

وتعزى الزيادة في هذا الإنفاق بين عامي 2021 و2022 إلى التدابير المتخذة للتعامل مع الاضطرابات في سلاسل التوريد، مما أدى إلى زيادة التضخم الذي ارتفع إلى 9,6% في عام 2022 بدلاً من 3,6% في عام 2021. وقد نتجت هذه الاضطرابات إلى حد كبير عن الصراع الروسي الأوكراني، الذي أدى إلى تأثيرات عالمية على أسعار السلع الأساسية والنقل والخدمات اللوجستية. وللتخفيف من هذه الآثار، كان على الحكومة أن تنفق المزيد على السلع والخدمات لتخفيف آثار هذه الصدمات على المواطنين.

ويشير انخفاض هذه النفقات بين عامي 2022 و2023، من 12,59 مليار أوقية إلى 10,87 مليار أوقية، إلى العودة إلى مستويات إنفاق طبيعية أكثر. كما يعكس هذا الانخفاض استقرار سلاسل التوريد وتخفيف التضخم الذي انخفض ليصل إلى 5% في نهاية عام 2023. ويشير أيضاً إلى سياسة الميزانية التي تركز على التحكم في التكاليف وتطبيع مستوى الإنفاق اليومي للدولة. ومن خلال اعتماد نهج أكثر تقييداً في هذا العنصر من الإنفاق، تهدف التدابير المطبقة إلى ضمان الاستدامة المالية مع تحقيق التوازن في نفس الوقت مع الاحتياجات التشغيلية.

وتظهر التقلبات في الإنفاق على السلع والخدمات خلال هذه الفترة مدى حساسية ميزانية الدولة للصدمات الخارجية، مثل الأوبئة و الصراعات الدولية. وتسلط هذه الاختلافات الضوء أيضاً على قدرة السياسة المالية على التكيف لمواجهة الظروف المختلفة.

2-1-3. الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى

شهدت الإعانات والتحويلات الجارية زيادة كبيرة بين عامي 2021 و2022، إذ انتقلت من 9,05 مليار أوقية إلى 20,59 مليار أوقية. ويعزى هذا النمو البين أساساً إلى تكلفة دعم المحروقات، التي بلغت 11,18 مليار أوقية، بنسبة 54,30% من إجمالي هذا البند، فضلاً عن تدابير الدعم الأخرى الرامية إلى التخفيف من آثار التقلبات الاقتصادية. ومع ذلك، فقد تم تسجيل انخفاض ملحوظ بين عامي 2022 و2023، لتصل الإعانات والتحويلات الجارية إلى 16,37 مليار أوقية، منها 4,93 مليار أوقية فقط مخصصة لدعم المحروقات.

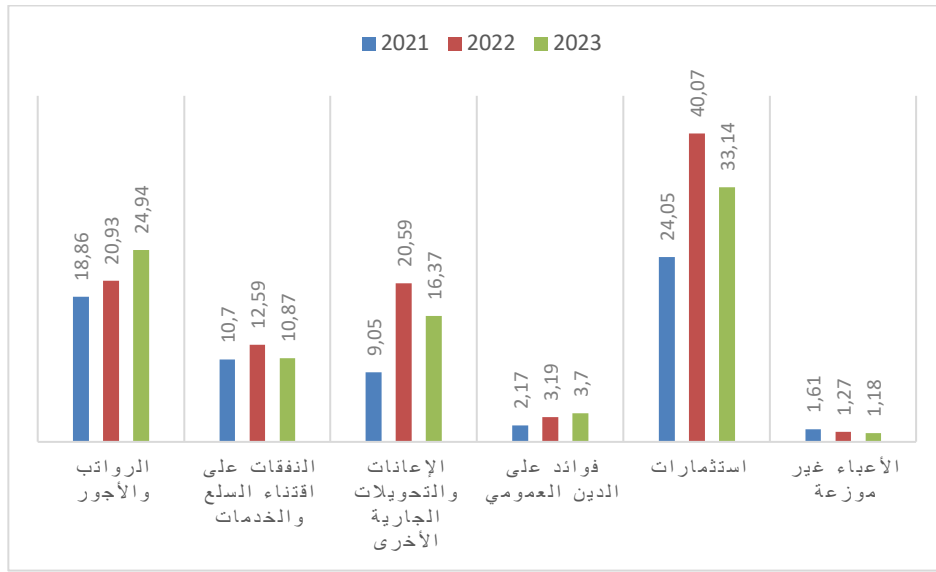
2-1-4. نفقات أخرى

زادت الفائدة على الدين العام بشكل طفيف تدريجياً من 2,17 مليار أوقية في عام 2021 إلى 3,7 مليار أوقية في عام 2023. من جهة أخرى، تُظهر الاعتمادات غير الموزعة اتجاهاً تنازلياً من 1,61 مليار أوقية في عام 2021 إلى 1,18 مليار أوقية في عام 2023. وهو ما يشير إلى انخفاض في الفوائد على الدين العام والنفقات غير المتوقعة.

2.2. النفقات الاستثمارية

شهدت الاستثمارات زيادة معتبرة بين عامي 2021 و2022، حيث ارتفعت من 24,05 مليار أوقية إلى 40,07 مليار أوقية، مما يعكس استثمارات كبيرة مرتبطة ببرنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية وزيادة تعبئة الموارد الخارجية. إلا أن هذا النمو لم يستمر، حيث انخفضت الاستثمارات من 40,07 مليار أوقية إلى 33,14 مليار أوقية بين عامي 2022 و2023. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى نهاية برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية والتغيرات في طريقة تسجيل الوجهة النهائية للنفقات المتعلقة بالاستثمار.

رسم توضيحي 10 تطور مجاميع النفقات العامة في الفترة 2021-2023 بمليارات الأوقية



3. تنفيذ الميزانية عند نهاية يونيو 2024

إلى غاية 30 يونيو 2024، بلغت الموارد المعبأة بميزانية الدولة 45,84 مليار أوقية، أي ما يعادل نسبة تنفيذ 45,11% من التوقعات الواردة في قانون المالية لسنة 2024. أما على مستوى النفقات فقد تم تنفيذها بقيمة 44,70 مليار أوقية (على أساس الدفع)، وهو ما يمثل 41,74% من إجمالي المبلغ المبرمج في قانون المالية الأصلي لعام 2024.

3-1 إيرادات الميزانية

سجلت موارد ميزانية الدولة، خلال النصف الأول من سنة 2024، ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023. وبلغت هذه الزيادة 6,83 مليار أوقية بالقيمة المطلقة، أي نسبة 17,50%. ويرجع هذا الأداء أساساً إلى التحسن في تحصيل الإيرادات الضريبية، مما يعكس زيادة كفاءة الإدارة وزيادة تعبئة الموارد الضريبية.

3-1-1 الإيرادات الضريبية

سجلت الإيرادات الضريبية نمواً كبيراً بنسبة 27,28%، بفارق قدره 6,67 مليار أوقية، حيث انتقلت من 23,94 مليار أوقية في يونيو 2023 إلى 30,60 مليار أوقية في يونيو 2024. كما تحسن معدل التنفيذ بشكل ملحوظ، حيث ارتفع بنسبة 13,8% ليصل إلى 47,4% في يونيو 2024 مقابل 41,7% في يونيو 2023.

وشكلت الضرائب على الأرباح وصافي الدخل ركيزة أساسية لهذا الأداء، بزيادة ملحوظة من 8,42 مليار أوقية إلى 12,5 مليار أوقية خلال الفترة محل المقارنة. وقد تم دعم هذه الديناميكية إلى حد كبير من خلال الضريبة على أرباح أعمال الأشخاص الطبيعيين، والتي ازدادت من 2,50 مليار أوقية إلى 3,94 مليار أوقية. وتشمل العوامل الرئيسية التي تفسر هذه الزيادة ما يلي: (1) الدفعة المقدمة لوديعة قدرها 1 مليار أوقية من قبل أحد مشغلي التعدين، (2) الزيادة في الضرائب المقتطعة على المقاولين من الباطن ذوي الأسعار الثابتة المشاركين في مشروع السلحفاة آحيم الكبير، بعد التسوية الضريبية التي نفذتها شركة بريتيش بتروليوم.

كما ساهمت الضريبة على الرواتب والأجور بشكل كبير في هذه الزيادة. ومن بين العوامل المحددة، هناك تسوية ضريبية يقوم بها بعض مشغلي التعدين، فضلاً عن الزيادة في استقطاعات خدمات النقل الذكية المطبقة على المقاولين من الباطن ذوي الأسعار الثابتة لمشروع السلحفاة آحيم الكبير، خاصة بعد التسوية التي قامت بها شركة بريتيش بتروليوم.

من جهة أخرى، ساهمت الضريبة على عائدات رأس المال في تحقيق هذا الأداء بفضل الضرائب المقتطعة من المنع على أذونات الخزينة، والتي بلغت 12,5 مليار أوقية حتى 30 يونيو، بمتوسط سعر فائدة قدره 7%. وبالمثل، سجل النظام الضريبي المبسط زيادة،

وخاصة بسبب الضرائب المقتطعة من المنبع على الخدمات المقدمة من قبل غير المقيمين. وترجع الزيادة الملحوظة في نهاية يونيو 2024، مقارنة بعام 2023، إلى حد كبير، إلى المدفوعات الاستثنائية التي قدمها أحد مشغلي القطاع النفطي.

وفيما يتعلق بالضرائب على السلع والخدمات، فقد اتبعت الاتجاه التصاعدي في إجمالي الإيرادات الضريبية، مدفوعة بالرسم الوحيد على شركة اسنيم، والذي سجل ارتفاعاً في القيمة المطلقة بقيمة 1,04 مليار أوقية في يونيو 2024 مقارنة بشهر يونيو 2023. كما تم تعزيز ضريبة القيمة المضافة من خلال إعادة معدل ضريبة القيمة المضافة على خدمات الاتصالات إلى 18%، وهو الإجراء الذي أدخله قانون المالية المعدل لعام 2023.

وأخيراً، ارتفع تحصيل الضرائب على التجارة الدولية بمقدار 0,67 مليار أوقية، أي بزيادة قدرها 16,5%، مدفوعة أساساً بالرسوم الجمركية. ويعود الأداء المسجل خلال النصف الأول من عام 2024 إلى زيادة القاعدة مقرونة بتأثير الحجم، وزيادة الوزن بنسبة 11% مقارنة بعام 2023. كما ارتفعت قيمة الواردات من 107,47 مليار أوقية للأشهر الستة الأولى من عام 2023 إلى 122,75 مليار أوقية عن نفس الفترة من عام 2024 بزيادة في وعاء هذه الضريبة بنسبة 14,2%.

2-1-3 الإيرادات غير الضريبية

حسب بيانات نهاية يونيو 2024، بلغت الإيرادات غير الضريبية 12,76 مليار أوقية، مسجلة زيادة قدرها 1,14 مليار أوقية، بزيادة قدرها 9,79% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، أي نهاية يونيو 2023. وبلغت نسبة تحقيق هذه الإيرادات 46,4% مقابل 42% خلال الفترة المرجعية.

ويعزى هذا التحسن أساساً إلى إيرادات الصيد البحري، التي سجلت ارتفاعاً كبيراً بنسبة 104,9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، فانتقلت من 0,88 مليار أوقية إلى 1,81 مليار أوقية. أما إيرادات التعدين فقد بلغت 1,85 مليار أوقية بارتفاع ملحوظ نسبته 51,1%.

في المقابل، شهدت أرباح الشركات العمومية انكماشاً طفيفاً بنسبة 1,5%، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى انخفاض الأرباح المدفوعة من قبل شركة سنيم. وأخيراً، انخفضت الإيرادات الخارجية بشكل حاد بنسبة 30,8%، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض دعم الميزانية، الذي سجل انخفاضاً كبيراً بنسبة 95,4%.

2-3 النفقات والقروض الصافية (على أساس الدفع)

يكشف تحليل تطور المجاميع الرئيسية للإنفاق العام خلال النصف الأول من عام 2023 والنصف الأول من عام 2024 عن توجهات متناقضة، حيث تعتري الزيادة والنفصان فئات الإنفاق المختلفة.

وقد سجلت النفقات والقروض الصافية ارتفاعاً قدره 2,06 مليار أوقية، بزيادة نسبتها 4,8%، أي بمعدل تنفيذ 41,47% مقارنة بـ 39% بنهاية يونيو 2023. وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى النمو القوي في الإنفاق الاستثماري، والذي ارتفع بنسبة 46% خلال الفترة المرجعية، وهو ما يمثل قيمة مطلقة قدرها 4,52 مليار أوقية، منها 4,14 مليار أوقية ممولة من الموارد المحلية.

وفي المقابل، سجلت النفقات الجارية انكماشاً قدره 2,51 مليار أوقية بانخفاض قدره 7,8%. ويأتي هذا التراجع نتيجة الرغبة في ضبط هذه الفئة من النفقات، لاسيما من خلال تقليص اقتناء السلع والخدمات التي تراجعت بنسبة 32,5%، والتحويلات الجارية التي تراجعت بنسبة 25,7%.

ومن ثم، فإن هذا التطور يعكس إعادة تخصيص موارد الميزانية، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات والسعي لاحتواء النفقات المتكررة.

3-3 رصيد الميزانية

وشهد الرصيد الإجمالي، بما في ذلك الهبات، في نهاية يونيو 2024، تحسناً كبيراً، حيث أظهر فائضا قدره 1,14 مليار أوقية، مقارنة بعجز قدره -3,62 مليار أوقية في نفس الفترة من العام الماضي. ويأتي هذا التطور الإيجابي نتيجة لتكثيف الجهود على صعيد تحصيل الإيرادات والرقابة الصارمة على الإنفاق العام، وذلك تماشياً مع توجهات سياسة الميزانية المحددة في قانون المالية الأصلي لسنة 2024. وتدل هذه الديناميكية على إرادة السلطات العمومية لترشيد نمط إنفاق الدولة مع تحسين الموارد المتاحة.

جدول 3 العمليات المالية للدولة للنصف الأول من العامين 2024 و 2024 بمليارات الأوقية

النصف-1- 2023	النصف 2024-1	الفارق	%	نسبة التنفيذ 2023	نسبة التنفيذ 2024
39,01	45,84	6,83	17,50%	40,8%	45,0%
الإجمالي الإيرادات والمنح (بما في ذلك عائدات النفط)					
37,99	45,04	7,04	18,5%	40,4%	45,11%
الإيرادات والهبات غير النفطية					
35,50	43,31	7,81	22,0%	41,7%	47,1%
الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات					
23,94	30,60	6,67	27,8%	41,7%	47,4%
الإيرادات الضريبية					
8,42	12,05	3,63	43,1%	45,0%	60,5%
الضرائب على الدخل والأرباح					
10,91	12,55	1,64	15,1%	41,4%	41,6%
ضرائب السلع والخدمات					
4,05	4,71	0,67	16,5%	40,3%	43,0%
ضرائب التجارة الدولية					
0,57	1,29	0,73	128,8%	24,0%	36,9%
الإيرادات الضريبية الأخرى					
11,63	12,76	1,14	9,79%	42,0%	46,4%
الإيرادات غير الضريبية					
0,88	1,81	0,93	104,9%	12,0%	24,0%
إيرادات الصيد					
1,23	1,85	0,63	51,1%	43,2%	58,7%
إيرادات المعادن					
5,83	5,74	(0,08)	-1,5%	81,2%	82,5%
الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة					
2,96	2,14	(0,82)	-27,6%	44,7%	30,5%
حسابات خاصة					
0,09	0,72	0,63	722,6%	15,9%	376,3%
إيرادات رأس المال					
0,64	0,50	(0,15)	-22,6%	28,0%	19,1%
أخرى					
2,50	1,73	(0,77)	-30,8%	27,9%	22,0%
هبات					
1,56	1,68	0,13	8,2%	20,6%	24,6%
هبات مشاريع					
0,94	0,04	(0,90)	-95,4%	67,3%	4,4%
دعم الميزانية					
1,02	0,80	(0,22)	-21,2%	68,8%	38,6%
إرادات نفطية					
0,07	0,06	(0,01)	-13,4%		0,0%
إيرادات ضريبية					
0,95	0,75	(0,21)	-21,7%	64,3%	35,8%
إيرادات غير ضريبية					
42,64	44,70	2,06	4,8%	39,5%	41,74%
نفقات وصافي إقراض					
32,14	29,64	-2,51	-7,8%	48,5%	44,7%
نفقات جارية					
13,08	12,97	(0,11)	-0,8%	53,9%	52,1%
أجور ورواتب					
6,18	4,17	(2,01)	-32,5%	47,6%	32,6%
سلع وخدمات					
7,72	5,74	(1,98)	-25,7%	43,7%	37,0%
تحويلات جارية					
1,55	2,03	0,48	31,0%	48,2%	64,9%
فوائد على الدين العام					
0,38	0,68	0,30	77,6%	45,6%	98,5%
الخارجي					
1,17	1,35	0,18	15,7%	49,2%	55,3%
الداخلي					
2,96	2,14	(0,82)	-27,6%	44,7%	30,5%
حسابات خاصة					
9,83	14,35	4,52	46,0%	23,6%	35,2%
نفقات رأسمال وصافي إقراض					
2,74	3,13	0,39	14,1%	22,8%	26,3%
استثمارات على موارد خارجية***					
7,09	11,23	4,14	58,3%	24,0%	38,8%
استثمارات على موارد داخلية بما فيها (ص.ت.ا.ت)					
0,25	2,38	2,13	852,4%	17,0%	81,5%
احتياطات مشتركة					
0,36	0,21	(0,15)			0,0%
نفقات أخرى					
(10,85)	(8,05)				
الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات (عجز -)					
(3,62)	1,14	4,77	131,6%	29,4%	-22,2%

الفصل الثالث: الإطار الميزانوي 2025-2027

1. افتراضات إطار الميزانية

تعتمد الفرضيات الاقتصادية الكلية لهذه الوثيقة على توقع نمو اقتصادي كبير خلال الفترة 2024-2027، مع زيادات متوقعة في الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم والقيمة، وكذلك في الاستهلاك المعيشي للأسر والاستيراد.

- نمو الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم:

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم بنسبة 5.4% في 2024، 5.5% في 2025، 5.2% في 2026، ومرة أخرى 5.5% في 2027. هذا الاستقرار حول 5.5% يشير إلى اقتصاد ديناميكي نسبيًا.

- نمو الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة:

من الناحية الاسمية، سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع، بمعدلات متزايدة من 6.9% في 2024 إلى 9.3% في 2027. وهذا يشير إلى نمو محتمل قوي في القيمة المضافة أو زيادة في الأسعار.

- استهلاك الأسر:

من المتوقع أن يرتفع استهلاك الأسر بشكل كبير من حيث القيمة، خاصة في 2025 (+9.1%) و 2027 (+10.1%). قد يعكس ذلك ارتفاعًا في القوة الشرائية، ولكنه يشير أيضًا إلى احتمال زيادة في الأسعار.

- الإيرادات من حيث القيمة:

تظهر الواردات من حيث القيمة تقلبًا واضحًا. بعد زيادة متوقعة بنسبة 8.2% في 2024، ستنمو بشكل أكثر اعتدالًا في 2025 (+5.2%)، ثم ستشهد انخفاضًا ملحوظًا في 2026 (-1.8%) قبل أن تستقر بشكل طفيف في 2027 (+0.8%).

- مؤشر أسعار المستهلك (التضخم):

يتوقع أن يكون التضخم مستقرًا نسبيًا حول 4% اعتبارًا من 2025، بعد تسجيل معدل 3.1% في 2024. هذا الاستقرار المتوقع يعكس سياسة نقدية محكمة وضغط تضخمي معتدل.

تشكل هذه المجاميع الاقتصادية الكلية الأساس لحساب تقديرات المجاميع الميزانوية، مما يسمح بتتبع تطورها. توفر هذه المؤشرات نظرة شاملة على الحالة والتوقعات الاقتصادية لبلدنا. بناءً على هذه البيانات، يجب أن تتكيف السياسة الميزانوية من أجل توقع وسيطرة أفضل لتقلبات الإيرادات والنفقات العامة والرصيد الميزانوي، بهدف ضمان استقرار واستدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.

جدول 4: فرضيات الاقتصاد الكلي (2024-2027)

2027	2026	2025	2024	فرضيات الاقتصاد الكلي
5,5%	5,2%	5,5%	5,4%	الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم (%)
9,3%	7,9%	7,7%	6,9%	الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة (%)
10,1%	8,1%	9,1%	6,3%	الاستهلاك المعيشي للأسر من حيث القيمة (%)
0,8%	-1,8%	5,2%	8,2%	الواردات بالقيمة (%)
4,0%	4,0%	4,0%	3,1%	مؤشر أسعار المستهلك (%)

2. توجهات السياسة الميزانية

2-1 - إطار السياسة الميزانية

تعتمد السياسة الميزانية في موريتانيا على إطار ميزانوي متوسط المدى مصمم لضمان استدامة المالية العامة والتخفيف من تقلبات المرتبطة بالموارد المتأتية من قطاع الصناعات الاستخراجية. ويهدف نهج الميزانية هذا إلى تحقيق الاستقرار في الدين العام بل وتخفيضه من أجل إبقاء البلد دون مستويات حرجية من المديونية. ويعتبر إرساء أساس مؤسسي متين أولوية لضمان الشفافية والمساءلة فيما يخص التسيير الميزانوي. كما تخطط الحكومة لأنشطة تحسيسية لإشراك المجتمع المدني والفاعلين الآخرين والتشاور معهم، وبالتالي تعزيز شرعية الإطار الميزانوي متوسط المدى. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه السياسة في الحفاظ على العجز الأولي غير الاستخراجي (بما في ذلك المنح) بين 3.5% و 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2026، مع التخطيط لخفضه إلى أقل من 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027. ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم تخفيض النفقات الجارية إلى أقل من 15.0% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027، من 18.2% في عام 2023. مع زيادة الإنفاق الرأسمالي إلى حوالي 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت نفسه، تهدف السياسة المالية إلى زيادة الإيرادات الضريبية غير الاستخراجية بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي كل عام. وتهدف هذه التدابير إلى الحد من آثار تقلبات أسعار السلع الأساسية على المالية العامة، فضلاً عن ضمان استقرار الديون على المدى المتوسط. ومن ناحية أخرى، سيتم تمويل أي عجز في الميزانية من عدة مصادر، بما في ذلك استخدام ودائع الخزينة، وإصدار أدوات خزينة، البحث عن تمويل خارجي بشروط ميسرة. ويهدف هذا النهج المتنوع إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر تمويل واحد.

وسيتطلب تنفيذ هذا التثبيت الميزانوي انضباطاً صارماً في إدارة المالية العامة، والتحسين المستمر في تحصيل الإيرادات الضريبية غير الاستخراجية، وتخطيطاً حصيلاً للحد من تأثير تقلبات السلع الأساسية على ميزانية الدولة. وسيتم تطبيق آليات الرصد والتقييم لضمان نجاح هذه الاستراتيجية واستقرار البلد الاقتصادي. من المفترض أن يدخل الإصلاح التدريجي لأسعار الوقود لإلغاء دعم الطاقة حيز التنفيذ اعتباراً من مارس 2025. ومع ذلك، فإن الحكومة ملتزمة بمراقبة أسعار النفط العالمية عن كثب واتخاذ تدابير للحد من تكلفة دعم الطاقة في الميزانية. ولتعزيز أدوات الحماية الاجتماعية، سيتم تعزيز برنامج تكافل بهدف زيادة عدد الأسر الضعيفة المشمولة إلى أكثر من 110,000 أسرة بحلول عام 2024. وقد تم زيادة المبلغ ربع السنوي المدفوع لهذه الأسر من 2,900 أوقية في عام 2023 إلى 3,600 أوقية عام 2024. سيتم تحديث السجل الاجتماعي لضمان العدالة الجغرافية. وسيعاد تنظيم برنامج تمويل، الذي يدير مراكز توزيع الأغذية، لتحسين الاستهداف.

بعد زيادة سقف الرواتب الخاضعة للاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي الخاص، سيتم اتخاذ تدابير لإصلاح نظام المعاشات العامة. وستوضع خطة عمل على أساس توصيات صندوق النقد الدولي لضمان نظام معاشات تقاعدية أكثر استدامة.

أ. السياسة الضريبية:

من أجل تعزيز حيادية النظام الضريبي وعدالته وفعاليته مع زيادة الإيرادات العامة، تقوم الحكومة بسلسلة من الإصلاحات الطموحة التي تهدف إلى تحديث وترشيد الأطر التنظيمية القائمة. ويقع في صميم هذه الإصلاحات مراجعة القانون الذي يحكم منطقة نواذيبو الحرة، وهي إحدى ركائز الاقتصاد الوطني.

ويرمي هذا الإصلاح، الذي يجري حالياً وضع اللامسات الأخيرة عليه، إلى تيسير مراقبة التدفقات التجارية ومواءمة الإجراءات الجمركية. كما يهدف أيضاً إلى تعزيز الرقابة التي تمارسها إدارة الجمارك. وبمجرد اعتماد عملية الإصلاح هذه، ستستفيد عملية الإصلاح هذه من الدعم الفني لصندوق النقد الدولي، بما يضمن تماشيها مع أفضل المعايير الدولية.

يهدف خفض النفقات الضريبية، التي تقدر بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ستجري وحدة السياسة الضريبية تحليلاً شاملاً لجميع الأنظمة الضريبية المعمول بها. ستتبع نتائج هذا التحليل، التي سيتم نشرها في ميزانية 2025، تحديد الأنظمة الضريبية التي لا تحقق الأرباح المتوقعة، بهدف إلغاؤها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق الالتزام بالإعلان عن ضريبة الشركات بصراحة، بما في ذلك الشركات التي تستفيد من الإعفاءات الضريبية. ولن يؤدي هذا التدبير إلى تحسين موثوقية سجل دافعي الضرائب فحسب، بل سيوفر أيضاً تقديراً أفضل للنفقات الضريبية.

وأخيراً، وكجزء من عملية الإصلاح الشامل هذه، ستتم مراجعة قانون الاستثمار بحلول ديسمبر 2024. تستهدف هذه المراجعة إلى إلغاء الأحكام المتعلقة بالمناطق الحرة وتقليل عدد الأنظمة الخاصة، وبالتالي تعزيز تماسك النظام الضريبي وكفاءته.

تتكس هذه الإصلاحات التزام الحكومة بتحديث الإطار الضريبي، وضمان العدالة والشفافية والكفاءة، مع تعزيز بيئة مواتية للاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ب. الإدارة الضريبية:

ومن أجل تحسين الإيرادات الضريبية المحلية، يسعى بلدنا إلى تسريع إصلاحات الإدارة الضريبية، مسترشداً بنتائج تقييم برنامج تقييم الضرائب على الدخل. وتهدف التدابير المتوخاة إلى زيادة الشفافية وتوسيع القاعدة الضريبية وتحديث الإجراءات الجمركية.

تم إحراز تقدم كبير في تحديث نظام ترميز السلع وفقاً لمعيار منظمة الجمارك العالمية HS2022. سيؤدي هذا التكييف إلى تعزيز التطبيق المتناسق للاتفاقيات شبه الإقليمية، مع التمكين من إجراء تقييم أكثر دقة للسلع والنفقات الضريبية. وفي الوقت نفسه، ستعمل إدارة الجمارك على إصلاح أنظمتها الضريبية لتبسيط مراقبة الإعفاءات والامتيازات، وبالتالي تحسين وضوح الترميز وسرعة معالجة المعلومات الضريبية.

لمكافحة التهرب الضريبي، حددت أنشطة التدقيق المتبادل الشركات التي تتجاوز عتبات التصريح الضريبي. ويهدف تعليق أرقام التعريف الضريبي للمخالفين إلى تشجيع هذه الشركات على تسوية أوضاعها. ويجري أيضاً تنفيذ حملة مستهدفة، استناداً إلى بيانات استهلاك الكهرباء المقدمة من الشركة الوطنية للكهرباء، لتحديد الشركات التي لم يتم تحديدها.

وقد أنشأت السلطات الضريبية واجهة بينية مع منصة رفع الطابع المادي للصفقات العمومية، مما يسهل مواءمة البيانات مع الهيئات العامة الأخرى مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. سيشجع هذا التكامل على مزيد من الشفافية من جانب الشركات فيما يتعلق بإقراراتها، بما في ذلك حجم الأعمال وعدد الموظفين والخبرة في القطاع.

تم تعديل الجدول الزمني للتدقيق الضريبي. نظراً لأن برنامج التدقيق الضريبي لعام 2023 بدأ في وقت متأخر، فإنه سيستمر في الأشهر الأولى من عام 2024. في عام 2024، ستبدأ عمليات التدقيق في وقت مبكر من شهر مايو، بعد الموعد النهائي لتقديم الإقرارات، بهدف زيادة تحصيل الإيرادات.

سيتم تعزيز عمليات التدقيق اللاحقة بموارد إضافية، مما يوفر المزيد من الموارد لضمان المزيد من الضوابط الفعالة. سيتم تجهيز فرق الجمارك الإقليمية ببنية تحتية وموارد متنقلة لمكافحة الغش وإدارة البضائع المضبوطة.

أصبح الإقرار عن بُعد والدفع عن بُعد إلزامياً الآن لكبار دافعي الضرائب، مع التنفيذ التدريجي. ستتم مراجعة سجل دافعي الضرائب للقضاء على الحالات الشاذة ومنع إنشاء أرقام تعريف ضريبية مؤقتة غير منظمة. وتلتزم الحكومة بالعمل مع صندوق النقد الدولي لوضع استراتيجية لتسيير المتأخرات الضريبية، وتستهدف المؤسسات المملوكة للدولة كأولوية.

وأخيراً، ومن أجل تهيئة خدمة الإيداع والدفع الإلكتروني بشكل أفضل لجميع كبار دافعي الضرائب، من المقرر إجراء تحسينات تقنية. ويشمل ذلك إضافة لوحة تحكم إدارية، والاندماج الكامل مع المؤسسات المصرفية، والقدرة على تقديم إقرارات ضريبية إضافية عبر الإنترنت.

ج - تسيير إيرادات القطاع الاستخراجي

قبل بدء إنتاج الغاز المخطط له في عام 2025 كجزء من مشروع غاز السلحفاة الكبير أحميم، تخطط بلادنا لإعادة تنظيم هيكل إدارة عائدات الغاز والتعدين والتنبؤ بها بشكل شامل. وستُدمج هذه الموارد في الإطار الميزانوي متوسط المدى، مع إيلاء اهتمام خاص لضبط التقلبات الكامنة في الإيرادات المتأتية من القطاع الاستخراجي.

ولتحقيق هذا الهدف، تعزم موريتانيا تعزيز آلية تثبيت التدفقات الميزانية المتأتية من عائدات الغاز والتعدين، مع الامتثال لأفضل الممارسات الدولية من حيث الشفافية وإدارة أموال المدخرات. كما سيتم تنفيذ تدابير لتعزيز قاعدة تهذئة تقلبات الإيرادات من هذه الموارد، من أجل ضمان اتباع نهج حصيف ومسؤول في استخدام الإيرادات الاستخراجية.

وفي الوقت نفسه، ستجري موريتانيا تقييماً معمقاً للصندوق الوطني للإيرادات الهيدروكربونية لتحديد ما إذا كان بإمكانه إدارة التدفقات المالية والأصول الأكبر حجماً بفعالية. وقد وافقت السلطات المختصة على سياسة الاستثمار الجديدة للصندوق الوطني للإيرادات الهيدروكربونية التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية للاستثمار في اجتماعها الأخير في يناير 2024. ولضمان الشفافية، سيتم نشر التقارير الشهرية وعرضها على اللجنة الاستشارية للاستثمار في اجتماعاتها الدورية.

وباختصار، تُظهر هذه المبادرات التزام بلدنا بالإدارة الصارمة والمستدامة للإيرادات من قطاع الصناعات الاستخراجية، مع ضمان أن يكون صندوق الثروة السيادية على مستوى تحديات التدفقات المالية الأكبر. وتظل السلطات ملتزمة بأفضل الممارسات في مجال الشفافية والحوكمة والمساءلة المالية.

2.2. إطار سياسة الديون 2024-2026

أ- أهداف استراتيجية إدارة الدين العام

إن استراتيجية إدارة الدين هي سيناريو للتمويل الخارجي والمحلي تعتزم الحكومة تنفيذه على المدى المتوسط لتحقيق التركيبة المنشودة لمحفظة الدين العام التي تعكس توجهاتها من حيث التكلفة والمخاطر. وتتوافق هذه التوجهات مع الأهداف المتعددة لإدارة الدين العام.

ويمثل الهدف الرئيسي لإدارة الدين في تمكين الحكومة من تغطية احتياجاتها التمويلية بأقل تكلفة ومخاطر، مع ضمان الحفاظ على القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل. ومن خلال هذه العملية، قد تسعى الحكومة أيضاً إلى تطوير سوق الأوراق المالية العامة أو غيرها من الأهداف المتعلقة بإدارة الدين.

في النهج الحالي الذي تتبعه موريتانيا، تتمثل الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية متوسطة الأجل 2024-2026 في:

- تلبية احتياجات الدولة التمويلية والتزامات السداد المستقبلية بأقل تكلفة ممكنة على المدى الطويل، مع تقليل المخاطر المرتبطة بالمدونية؛
- تشجيع تطوير سوق الأوراق المالية العامة؛ و
- تشجيع تعبئة التمويل الميسر مع اللجوء المدروس إلى الديون التجارية.
- وستستكمل هذه الأهداف الاستراتيجية بأهداف محددة تتعلق بتحسين إدارة المخاطر استناداً إلى تحليل محفظة الدين العام في نهاية عام 2023.

ب- نطاق استراتيجية إدارة الدين العام

وفي إطار هذه الاستراتيجية، يتم تعريف الديون المحلية والديون الخارجية على أساس العملة المقومة بها. الدين المحلي هو الدين المقوم بالعملة الوطنية الأوقية والدين الخارجي هو الدين المقوم بالعملات الأجنبية.

والديون التي تؤخذ في الاعتبار في هذه الاستراتيجية هي في الأساس ديون الإدارة المركزية، بما في ذلك ديون الدولة المستحقة للبنك المركزي والديون الخارجية التي قام البنك المركزي بإعادة تحويلها إلى الخزينة، مثل ودائع صندوق التنمية السعودي والتسهيل الائتماني الموسع لصندوق النقد الدولي. كما تم إدراج الدين المستحق لصندوق خليفة لتطوير المشاريع، وهو دين أعادت الحكومة الموريتانية تحويله إلى المؤسسات المالية، ضمن محفظة الدين العام. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مخصصات حقوق السحب الخاصة غير مدرجة في الديون المستحقة، في حين أن الفوائد الناشئة عنها مدرجة في الفوائد على الديون.

ويرجع هذا النهج المبسط أساساً إلى صعوبة جمع كل البيانات المتعلقة بالالتزامات الطارئة الأخرى. ومع ذلك، سيجري توسيع نطاق استراتيجية إدارة الديون كلما توافرت المعلومات وعندما تسمح الترتيبات المؤسسية بتطبيق استراتيجية أوسع وأشمل.

3. توقعات الموارد 2024-2027

وفقاً للتوقعات الاقتصادية الكلية والاستراتيجية الميزانية للفترة 2024-2027، من المتوقع أن تسجل إيرادات الدولة تحسناً معتدلاً بنسبة 5.81% في المتوسط. وتأتي هذه الزيادة في إطار استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى زيادة كفاءة تعبئة الإيرادات العامة.

3-1. الموارد المحلية 2024-2027

تشير التقديرات إلى أن الإيرادات الضريبية ستتمتع بمتوسط 9.30% خلال هذه الفترة، مدفوعة ب:

- الضرائب على السلع والخدمات، والتي ينبغي أن تزيد بنسبة 11.36% سنوياً؛

- الرسوم الجمركية والضرائب على التجارة الدولية، بمتوسط نمو سنوي يبلغ 9.82%؛

- الضرائب على الدخل والأرباح، والتي سترتفع بنسبة 9.78% سنوياً.

من المتوقع أن ينخفض العبء الضريبي، معبراً عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من 16.21% في عام 2024 إلى 14.08% في عام 2027. يعكس هذا الانخفاض زخم النمو الاقتصادي المستدام، مصحوباً بسياسة ضريبية معتدلة تهدف إلى تجنب الزيادة المفرطة في العبء الضريبي على دافعي الضرائب، مع ضمان مستوى كافٍ من الإيرادات لتلبية احتياجات تمويل الإنفاق العام.

بالإضافة إلى ذلك، ستستمر حصة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات في الارتفاع، من 64.52% في عام 2024 إلى 67.41% في عام 2027.

ومع ذلك، ستشهد الإيرادات غير الضريبية تراجعاً، حيث ستتناقص من 27.36 مليار أوقية في عام 2024 إلى 26.23 مليار أوقية في عام 2026، ثم إلى 25.95 مليار أوقية في عام 2027. ويرجع ذلك إلى توقعات الإيرادات من صيد الأسماك والأرباح الموزعة وعائدات التعدين، والتي تعكس السياق المتوقع لقطاعها.

جدول 5: تطور إجمالي الإيرادات 2024-2027

2027	2026	2025	2024	مليار أوقية جديدة
110,29	108,36	104,65	104,36	إجمالي الإيرادات والتبرعات (بما في ذلك عائدات النفط)
106,39	104,46	102,05	102,28	الإيرادات العامة (باستثناء النفط غير الجبائي)
74,35	70,48	67,01	67,34	الإيرادات الضريبية
24,08	23,26	22,38	20,87	بما في ذلك الضرائب على الدخل والأرباح
34,83	32,93	31,25	27,02	بما في ذلك الضرائب على السلع والخدمات
14,43	13,28	12,38	11,58	بما في ذلك الضرائب على التجارة الدولية
1,0	1,0	1,0	3,3	منها الإيرادات الضريبية الأخرى
25,95	25,98	26,23	27,36	الإيرادات غير الضريبية
6,76	6,84	6,74	7,57	إيرادات الصيد
2,65	2,58	2,71	3,15	إيرادات التعدين
6,81	6,81	7,41	7,4	توزيعات الأرباح والإتاوات من الشركات العامة
5,69	5,74	5,41	5,48	حسابات خاصة
1,83	1,71	1,53	1,19	إيرادات رأس المال
2,21	2,3	2,43	2,57	أخرى
6,09	8,00	8,80	7,59	التبرعات
4,78	6,69	7,27	6,86	المشاريع
1,31	1,31	1,53	0,73	دعم الميزانية
3,9	3,9	2,6	2,08	عائدات النفط
2,9	2,9	1,6		بما في ذلك حقل السلحفاة الكبير

في عام 2024، ستمثل الإيرادات من الصناعات الاستخراجية 14.18% من إجمالي إيرادات الميزانية. وسترتفع هذه النسبة قليلاً إلى 16.18% في عام 2025، و17.03% في عام 2026، و17.37% في عام 2027.

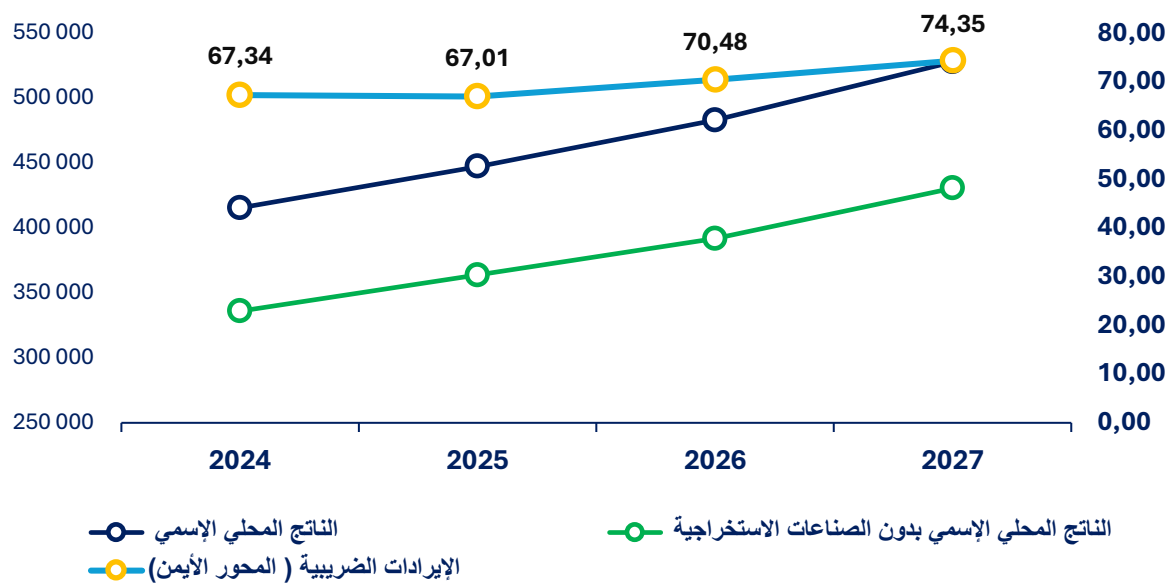
وتعزى هذه الزيادة في الإيرادات الاستخراجية بشكل أساسي إلى بدء الإيرادات الناتجة عن استغلال موارد الغاز، والتي من المتوقع أن تبدأ أولى إيراداتها اعتباراً من عام 2025 فصاعداً. ويعكس هذا التطور الأهمية المتزايدة للقطاع الاستخراجي في هيكل المالية العامة، لا سيما من خلال تنويع مصادر الإيرادات المرتبطة ببدء الإنتاج من حقل السلحفاة الكبير آحميم.

جدول 6: الإيرادات الاستخراجية والعائدات غير الاستخراجية (2024-2027) بمليارات الأوقية

2027	2026	2025	2024	إيرادات الميزانية / السنة
19,16	18,46	16,93	14,80	الإيرادات الاستخراجية بمليارات الأوقية
91,13	89,91	87,71	89,56	الإيرادات غير الاستخراجية بمليارات الأوقية

بعد التعديل المخطط له في عام 2025، يبدو أن الإيرادات الضريبية سوف تتماشى مع المسار العام لمجاميع الاقتصاد الكلي. ويبين هذا التطور مدى تفاعل هذه الإيرادات مع ديناميكيات السياق الاقتصادي، مما يعكس حساسيتها للتغيرات في وضعية الاقتصاد الوطني

رسم توضيحي 11: تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الخام 2024-2027



2-3- الموارد الخارجية 2024-2027

يظهر تحليل مكونات الإيرادات الخارجية زيادة معتدلة في التمويلات الخارجية حتى عام 2025، مع ارتفاع في المنح المخصصة للمشاريع والدعم المالي للميزانية، قبل حدوث انخفاض كبير ابتداءً من عام 2026، وخاصة فيما يتعلق بمنح المشاريع (28.54% في عام 2027). تشير هذه الاتجاهات إلى أن البلاد لن تتمكن من الاعتماد على زيادة مستمرة في الموارد الخارجية، خاصة بسبب عدم أهليتها للحصول على منح من وكالة التنمية الدولية (IDA).

ولمواجهة هذه الوضعية، سيتم تبني وتنفيذ سياسة تعبئة الإيرادات المحلية من خلال مراجعة قانون الضرائب وقانون الاستثمار، وهي من بين القرارات التي تم الإعلان عنها مسبقاً في السياسة العامة للحكومة. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب، وتنويع الاقتصاد نحو القطاعات غير الاستخراجية، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية.

جدول 7: الأغلفة التقديرية للموارد الخارجية للفترة 2024-2027

2027	2026	2025	2024	مليار أوقية جديدة
4,78	6,69	7,27	6,86	تبرعات المشاريع
1,31	1,31	1,53	0,73	دعم الميزانية
6,09	8,00	8,80	7,59	المجموع

4. توقعات النفقات 2027-2024

4-1 تطور إجمالي النفقات

يُظهر تطور إجمالي النفقات اتجاهًا تصاعدياً، على الرغم من أن متوسط معدل النمو أقل بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة. من عام 2024 إلى 2027، من المتوقع أن يرتفع حجم النفقات الإجمالية بمعدل متوسط يبلغ 3.81%، مقارنة بمعدل أعلى بكثير بلغ 18.4% تم تسجيله خلال الفترة من 2020 إلى 2023. ويعكس هذا الاعتدال في نمو الإنفاق السياسات الرامية إلى السيطرة على الزيادة السريعة في النفقات الجارية خلال سنوات جائحة COVID-19، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية في العام الماضي.

من المتوقع أيضًا أن ينخفض الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من 25.92% في عام 2024 إلى 21.19% في عام 2027.

جدول 8: تطور النفقات 2027-2024

2027	2026	2025	2024	إجمالي النفقات/السنة
111,88	109,12	106,19	107,72	الإنفاق العام
61,96	61,38	63,19	65,58	النفقات الجارية
28,25	26,78	26,13	25,81	الأجور والرواتب
10,63	10,78	10,82	12,17	السلع والخدمات
10,89	11	13,61	15,61	التحويلات الجارية
3,73	3,9	4,13	4,14	الفوائد على الدين العام
3,26	3,18	3,09	2,37	الاحتياطيات المشتركة
5,20	5,74	5,41	5,48	الحسابات الخاصة
49,91	47,74	43,00	42,14	النفقات الرأسمالية وصافي القروض
17,91	15,9	11,49	10,6	الاستثمارات الممولة من الخارج
32,00	31,84	31,51	31,54	الاستثمارات الممولة محلياً

4-1-1-4 تطور النفقات الجارية

من المتوقع أن تسجل النفقات الجارية تباطؤاً، بمتوسط معدل نموي يبلغ -0.7% خلال الفترة 2024-2027، مقارنةً بـ +19% خلال الفترة 2020-2023. ويُعزى هذا التباطؤ المتوقع في متوسط معدل النمو في التحويلات الجارية، والذي من المتوقع أن يكون حوالي -9.4% خلال الفترة 2024-2027، مقارنةً بـ 45.9% خلال الفترة 2020-2023.

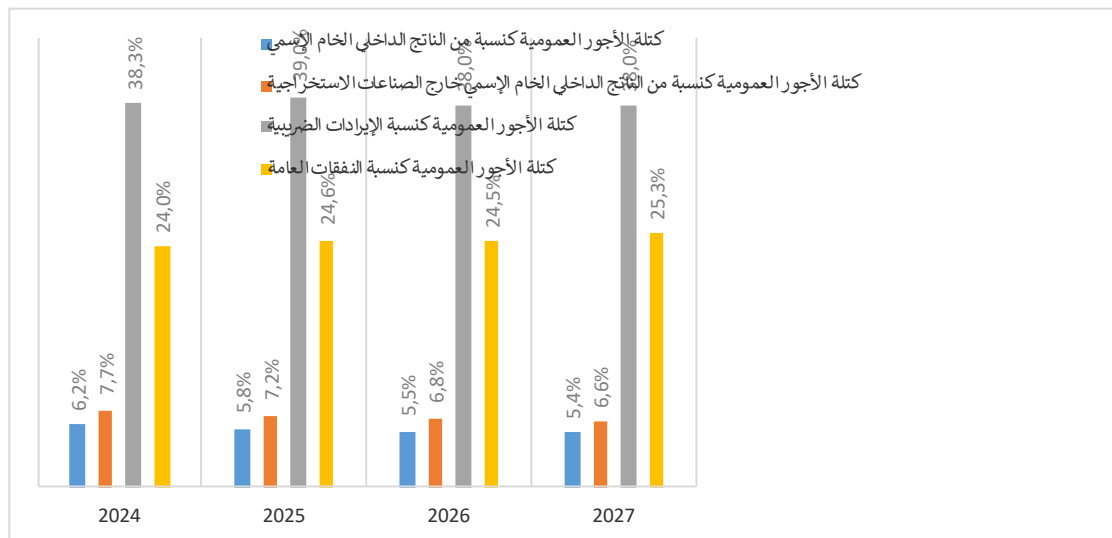
ستساهم سياسة التحكم في تكلفة المعيشة في الدولة في هذا الاتجاه من خلال الخصومات المطبقة على السلع والخدمات، بمتوسط -0.2%. وسينخفض حجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 15.8% في عام 2024 إلى 11.7% في عام 2027، مما يدل على الجهود المبذولة للسيطرة على تذبذبات هذا البند من الميزانية.

4-1-1-1-4 رواتب وأجور

بعد زيادة بنسبة 18.4% في عام 2023، نتيجة للزيادة الأخيرة التي تم إقرارها بمناسبة الاحتفال بالذكرى 62 للاستقلال الوطني، سيستقر معدل زيادة الأجور في عام 2024 مع معدل نمو قدره 3.5% ومتوسط زيادة قدره 3.1% خلال الفترة 2025-2027.

ستمثل كتلة الأجور في القطاع العام في المتوسط 38.3% من الإيرادات الضريبية و24.6% من الإنفاق العام خلال سنوات 2024-2027.

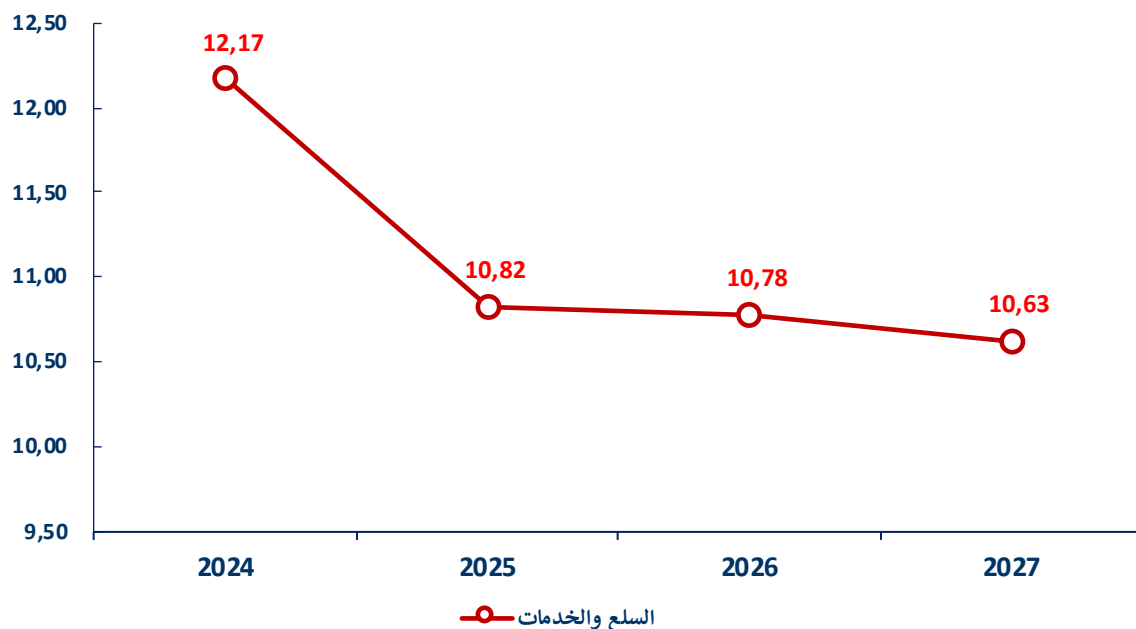
رسم توضيحي 12: نسب رئيسة لكتلة الرواتب العامة 2026-2023



4-1-1-2- النفقات على السلع والخدمات

ستشهد نفقات السلع والخدمات تراجعاً معتدلاً بمعدل -0.2% خلال الفترة 2026-2024 مقارنة بـ +14.3% المسجلة في الفترة 2023-2020. يعكس هذا الاتجاه السياسة التي تهدف إلى إعادة توجيه الأموال العامة نحو الاستثمار.

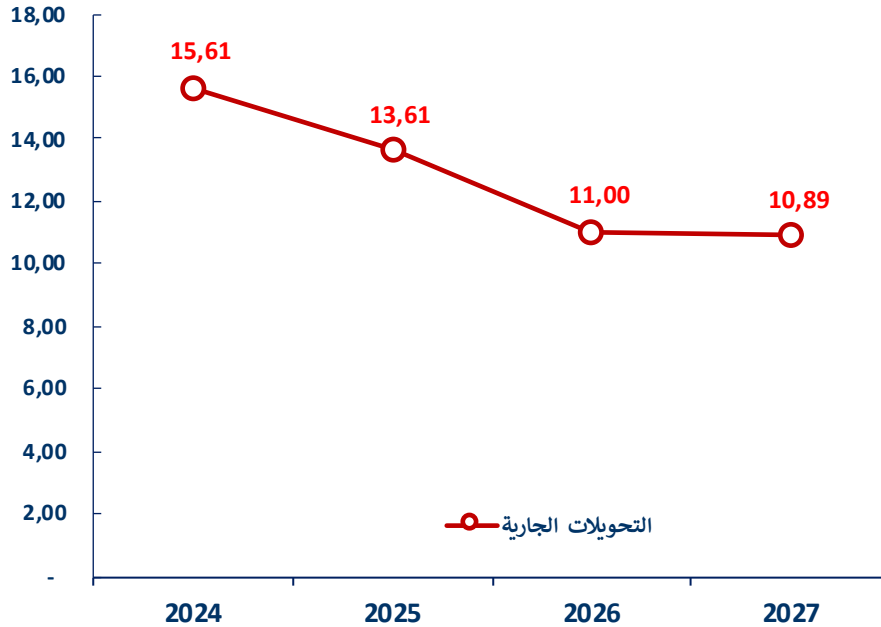
رسم توضيحي 13: تطور السلع والخدمات 2026-2023



4-1-1-3-الإعانات والتحويلات الجارية

تماشيًا مع سياسة ضبط النفقات الجارية، سيستمر تخفيض الإعانات والتحويلات.

رسم توضيحي 14 تطور الإعانات والتحويلات الجارية



4-1-1-4-فوائد الديون

سيشهد تطور الأعباء المرتبطة بفوائد الدين استقرارًا في حدود 4 مليارات أوقية خلال الفترة 2024-2027. كما ستخفّض نسبة الفائدة على الدين إلى الإيرادات الضريبية من 6.1% في عام 2024 إلى 5% في عام 2027. الجدول 11: نسب الدين 2024-2027

جدول 9 نسب الديون 2023-2026

2027	2026	2025	2024	
3,39%	3,60%	3,94%	3,96%	فوائد الديون (% من إجمالي الإيرادات والتبرعات (بما في ذلك عائدات النفط)
3,34%	3,58%	3,89%	3,84%	فوائد الدين (% من الإنفاق العام)
5,02%	5,54%	6,16%	6,14%	فوائد الدين (% من إيرادات الضرائب)
0,71%	0,81%	0,92%	1,00%	فوائد الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)

4-1-2-نفقات رأس المال

من المتوقع أن تسجل نفقات التجهيز والقروض الصافية زيادة بنسبة 18,5% خلال الفترة 2024-2027، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الاستثمارات الممولة من الموارد الخارجية، والتي ستظهر معدل نمو قدره 69,1%.

مقابل 1,5% لتلك الممولة من الموارد الداخلية. ستمثل الاستثمارات الممولة من الموارد الداخلية في المتوسط حوالي 70% من إجمالي النفقات الرأسمالية خلال نفس الفترة.

أ. توزيع ميزانية برامج الاستثمار العام (2025-2027) الممولة من ميزانية الدولة

جدول 10: توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية (2025-2027) الممولة من ميزانية الدولة

القطاع	القطاع الفرعي	برمجة 2025 (مليون أوقية)	برمجة 2026 (مليون أوقية)	برمجة 2027 (مليون أوقية)
التنمية الريفية	الزراعة	3 013,09	2 957,29	3 669,29
	التنمية الحيوانية	349,8	335,72	265,72
	البيئة	111	120,5	113
	المياه الرعوية في الوسط الريفي	1 595,00	1 660,00	1 668,00
	البحث/التدريب/التعميم	290	290	-
	مجموع التنمية الريفية	5 358,89	5 363,51	5 716,01
التنمية الصناعية	الصناعة التقليدية	15	15	15
	التجارة	35	32	32
	الطاقة	1 225,88	1 150,00	1 150,00
	المعادن باستثناء أسنيم	100	100	100
	الصيد	1 091,00	1 131,00	1 048,00
	السياحة	-	-	-
	مجموع التنمية الصناعية	2 466,88	2 428,00	2 345,00
	الإسكان/التنمية الحضرية / النقل	2 975,93	3 044,93	2 970,00
التنمية الإقليمية	المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية	1 634,03	1 827,00	1 457,00
	معلومة	173	172	340
	البنية التحتية للمطار	150	-	-
	البنية التحتية للميناء	200	150	-
	البنية التحتية للطرق	4 018,28	4 100,00	4 275,00
	الاتصالات السلكية واللاسلكية	67,5	67,5	77,5
	مجموع التنمية الإقليمية	9 218,74	9 361,43	9 119,50
	الثقافة	18,67	13,67	-
	التعليم	728,77	662,19	741,69
	التشغيل	529,4	500	700
الموارد البشرية	الشباب والرياضة	64,5	55	100
	العدالة	66,5	46	56
	الصحة والشؤون الاجتماعية	495,01	497,01	567
	مجموع الموارد البشرية	1 902,85	1 773,87	2 164,69
	دعم الإدارة	2 910,93	2 846,93	2 758,10
	دعم القطاع الخاص	34	33	33
التنمية المؤسسية	مجموع التنمية المؤسسية	2 944,93	2 879,93	2 791,10
	مشاريع متعددة القطاعات	9 617,57	10 033,83	9 863,78
مشاريع متعددة القطاعات	مجموع المشاريع متعددة القطاعات	9 617,57	10 033,83	9 863,78
المجموع العام		31 509,86	31 840,57	32 000,08

ب. توزيع ميزانية برامج الاستثمار العام (2025-2027) حسب القطاعات الفرعية الممولة عن طريق القروض

جدول 11: توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية (2025-2027) الممولة عن طريق القروض

القطاع	القطاع الفرعي	برمجة 2025 (مليون أوقية)	برمجة 2026 (مليون أوقية)	برمجة 2027 (مليون أوقية)
التنمية الريفية	الزراعة	360	815	868
	التنمية الحيوانية	109,11	350	413
	البيئة	-	-	-
	المياه الرعوية في الوسط الريفي	140	150	150
	مجموع التنمية الريفية	609,11	1 315,00	1 431,00
التنمية الصناعية	الطاقة	700	800	900
	المعادن باستثناء أسنيم	15,2	500	1 200,00
	مجموع التنمية الصناعية	715,2	1 300,00	2 100,00
	المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية	564	2 062,00	4 212,00
التنمية الإقليمية	البنية التحتية للمطار	-	-	-
	البنية التحتية للطرق	510	2 199,72	2 670,00
	الاتصالات السلكية واللاسلكية	225	304	350
	مجموع التنمية الإقليمية	1 299,00	4 565,72	7 232,00
	التعليم	290	550	850
الموارد البشرية	التشغيل	90,4	144	-
	الصحة والشؤون الاجتماعية	308,85	306	250
	مجموع الموارد البشرية	689,25	1 000,00	1 100,00
	دعم الإدارة	130	198	320
التنمية المؤسسية	مجموع التنمية المؤسسية	130	198	320
	مشاريع متعددة القطاعات	773,2	826,4	947,5
	مجموع المشاريع متعددة القطاعات	773,2	826,4	947,5
	المجموع العام	4 215,76	9 205,12	13 130,50

ج. توزيع ميزانية برامج الاستثمار العام (2025-2027) الممولة من التبرعات الخاصة بالمشاريع

جدول 12: توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية (2025-2027) الممولة من الهبات الخاصة بالمشاريع

القطاع	القطاع الفرعي	برمجة 2025 (مليون أوقية)	برمجة 2026 (مليون أوقية)	برمجة 2027 (مليون أوقية)
التنمية الريفية	الزراعة	393,4	120	-
	التنمية الحيوانية	427,5	650	440
	البيئة	126,81	120	120
	المياه الرعوية في الوسط الريفية	50	66,67	66,67
	البحث/التدريب/التعميم	-	-	-
	مجموع التنمية الريفية	997,71	956,67	626,67
التنمية الصناعية	الطاقة	142,04	157,76	157,76
	الصيد	283,51	453,41	114,26
	مجموع التنمية الصناعية	425,55	611,17	272,02
التنمية الإقليمية	الإسكان/التنمية الحضري / النقل	0,55	-	-
	المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية	2 112,00	2 086,00	1 704,00
	البنية التحتية للمطار	-	-	-
	الاتصالات السلكية واللاسلكية	-	-	-
	مجموع التنمية الإقليمية	2 112,55	2 086,00	1 704,00
	التعليم	888,24	694,48	694,48
الموارد البشرية	التشغيل	294	231,6	-
	الشباب والرياضة	200	236,67	236,67
	العدالة	60	95,33	-
	الصحة والشؤون الاجتماعية	922	400	477,6
	مجموع الموارد البشرية	2 364,24	1 658,08	1 408,75
	دعم الإدارة	132,74	142,88	15,2
التنمية المؤسسية	دعم القطاع الخاص	-	-	-
	مجموع التنمية المؤسسية	132,74	142,88	15,2
مشاريع متعددة القطاعات	مشاريع متعددة القطاعات	1 238,78	1 236,13	756,13
	مجموع المشاريع متعددة القطاعات	1 238,78	1 236,13	756,13
المجموع العام		7 271,57	6 690,93	4 782,77

جدول 13: نسب النفقات الرأسمالية 2024-2027

2027	2026	2025	2024	
44,60%	43,70%	40,50%	39,10%	النفقات وصافي القروض كنسبة مئوية من إجمالي النفقات
9,50%	9,90%	9,60%	10,10%	النفقات وصافي الإقراض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

5- توقع رصيد الميزانية وتمويله

1.5 التوازن المالي

من المتوقع أن ينخفض الرصيد الأولي غير الاستخراجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة أعلاه من -3.37% في عام 2024 إلى -3.22% في عام 2027. يعكس هذا الاتجاه رغبة الحكومة في استقرار الدين العام على المدى المتوسط.

ويتوقع أن يتحسن الرصيد الكلي الميزانوي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2024-2027، حيث سيرتفع من -0.81% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى -0.3% في عام 2027.

جدول 14 أرصدة الميزانية بمليارات أوقية 2024-2027

2027	2026	2025	2024	
-17,01	-15,31	-14,35	-14,02	الرصيد الأولي غير الاستخراجي
-3,22%	-3,17%	-3,21%	-3,37%	نسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
-1,59	-0,75	-1,54	-3,36	التوازن العام (العجز -)
-0,30%	-0,20%	-0,30%	-0,81%	نسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

2.5 طرق التمويل

على مدى السنوات الثلاث المقبلة، من المتوقع أن تزداد احتياجات التمويل للدولة بشكل كبير، وذلك بشكل رئيسي بسبب المدفوعات المرتبطة بخدمات الدين، ولا سيما الدين الخارجي. سيتطلب هذا الوضع تخطيطًا صارمًا واستخدام مصادر تمويل مختلفة لضمان الاستقرار المالي للبلاد.

في الواقع، ستزداد احتياجات التمويل للدولة بنسبة 30%، حيث ستنقل من 14,3 مليار أوقية في عام 2025 إلى 18,56 مليار أوقية في عام 2027. لتلبية هذه المتطلبات، تعزم الدولة اللجوء إلى القروض الخارجية (قروض المشاريع)، وإصدارات سندات الخزنة، والقروض الميزانية (صندوق النقد الدولي - FRD والبنك الدولي - IDA).

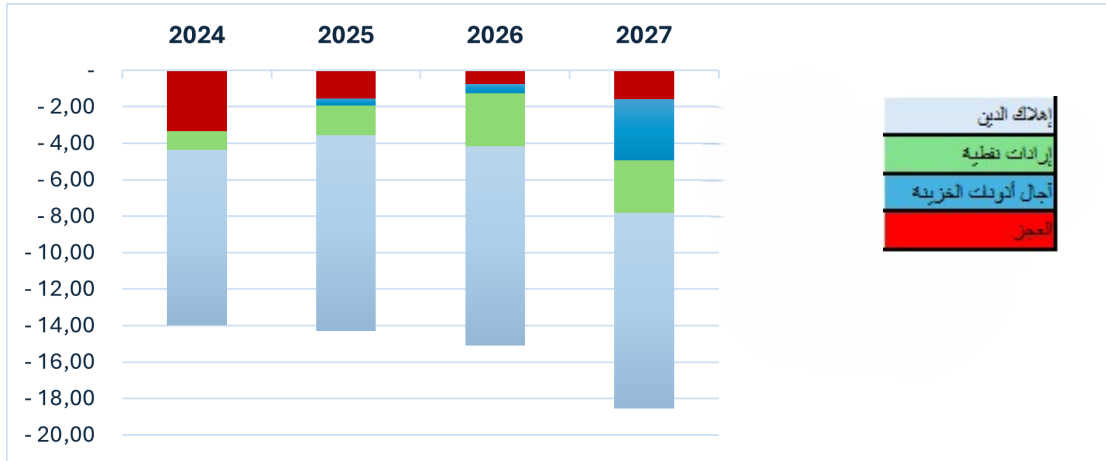
أ- احتياجات تمويل الدولة

تشمل احتياجات تمويل العجز في الميزانية وخدمات الدين والإيرادات النفطية المحولة إلى الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH). فمن المتوقع أن يتقلص العجز في الميزانية ويستقر حول 1,5 مليار أوقية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

من المتوقع أن تصل إيرادات المحروقات، المودعة في حساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لدى بنك فرنسا، إلى 2,9 مليار أوقية.

تمثل خدمات الدين، بما في ذلك الديون الداخلية والخارجية، الجزء الأكبر من احتياجات التمويل. بين عامي 2025 و2027، من المتوقع أن ترتفع من 11,16 مليار أوقية إلى 14,07 مليار أوقية. ويرجع ذلك أساسًا إلى إصدارات سندات الخزينة، التي تتراوح آجالها حتى ثلاث سنوات، والتي تهدف إلى تطوير السوق المحلية وتنويع أدوات الدين الداخلي.

رسم توضيحي 15: حاجة التمويل 2027-2024



ب- موارد تمويل الدولة

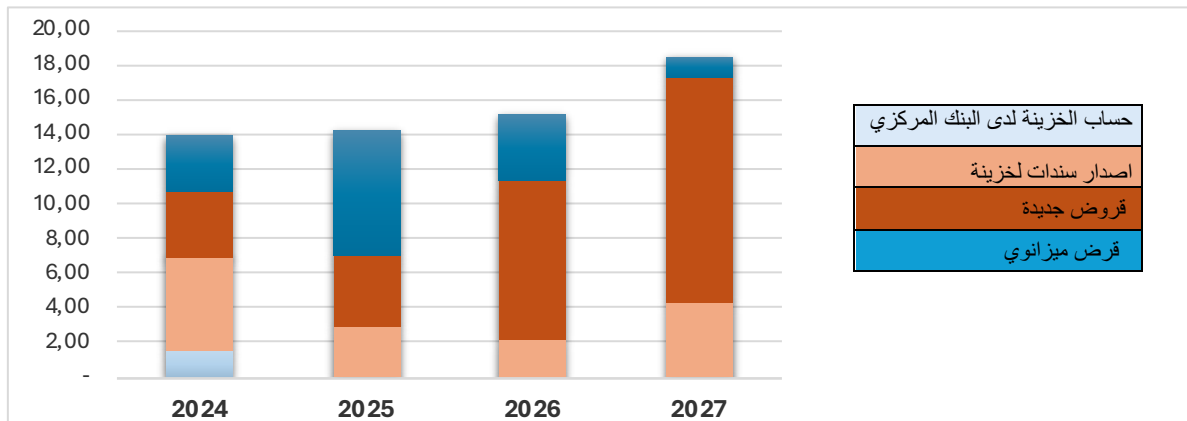
لتلبية هذه الاحتياجات، تخطط الدولة للاعتماد بشكل أساسي على مصادر التمويل التقليدية، مثل القروض الميسرة من المانحين الدوليين. من المتوقع أن تشهد هذه القروض نموًا كبيرًا بين عامي 2025 و2027، حيث ستزداد من 4.22 مليار أوقية جديدة إلى 13.13 مليار أوقية جديدة. بالتوازي مع ذلك، وللحفاظ على سوق محلية نشطة وتقليل التعرض لمخاطر العملات، ستزيد إصدارات السندات العامة من 2.84 مليار أوقية جديدة إلى 4.25 مليار أوقية جديدة خلال نفس الفترة.

كما ستلعب القروض الميزانية الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي في إطار "تسهيل الصمود والاستدامة" (FRD) ومن قبل البنك الدولي (IDA) دورًا مهمًا، خاصة في عام 2025، بمبلغ مقداره 7.26 مليار أوقية جديدة، قبل أن يتراجع إلى 1.17 مليار أوقية جديدة في عام 2027.

بفضل هذه المصادر المختلفة للتمويل، سيكون اللجوء إلى السيولة المتاحة في البنك المركزي الموريتاني (BCM) محدودًا، مما سيمكن الخزينة العامة من تكوين احتياطي نقدي كافٍ لمواجهة النفقات غير المتوقعة والإلزامية.

إن زيادة احتياجات تمويل الدولة في السنوات المقبلة تتطلب إدارة مالية حذرة وتنوع مصادر التمويل. من خلال الجمع الفعال بين القروض الخارجية وإصدارات سندات الخزينة والقروض الميزانية، ستكون الدولة قادرة على تلبية التزاماتها المالية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

رسم توضيحي 16: موارد تمويل الدولة 2027-2024



جدول 15: التمويل 2025-2027

التمويل	2025	2026	2027
تمويل إجمالي	1,54	0,75	1,59
تمويل داخلي	2,42	1,62	0,92
تمويل مصرفي	2,00	1,50	0,91
مصارف تجارية	2,00	1,50	0,91
سندات خزينة مصرفية	1,00	0,50	0,41
سندات خزينة مصرفية اسلامية	1,00	1,00	0,50
تمويل غير مصرفي (سندات خزينة غير مصرفية)	0,42	0,12	0,01
تمويل خارجي	-0,88	-0,87	0,67
حساب النقط الصافي	-1,60	-2,90	-2,90
إيرادات نفطية	-1,60	-2,90	-2,90
مساهمة الصندوق الوطني للمحروقات			
قروض خارجية	-6,54	-1,75	2,40
قروض جديدة	4,22	9,21	13,13
إهلاك الدين	-10,76	-10,96	-10,73
تمويل خارجي خاص			
قروض ميزانوي ص ن د	7,26	3,78	1,17

الفصل الرابع: إطار النفقات العام على المدى المتوسط 2025-2027

1. مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 وإطار 2025-2027

1.1 تطور المجاميع

تحليل تطور المجاميع بين (إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026) و (إطار النفقات على المدى المتوسط 2025-2027) يكشف عن عدة اتجاهات ملحوظة. في عام 2024، ارتفعت الرواتب بنسبة 3,76%، و3,91% في عام 2025، و2,02% في عام 2026. تعكس هذه الاتجاهات الدعم المتوقع في القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة. بالنسبة للبضائع والخدمات، لوحظ انخفاض متوسط بنسبة -10,14% مقارنة بالفترة 2024-2026، مما يدل على السياسة المتبعة للسيطرة على نفقات الدولة. فيما يتعلق بالتحويلات، فقد أظهرت انخفاضا متوسطا بنسبة -1,74 خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، يشهد الاستثمار انخفاضا معتدلاً بنحو -2,51% في المتوسط لعامي 2024 و2025 قبل أن يرتفع بنسبة 9,97% في عام 2027.

جدول 16: مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 وإطار النفقات على المدى المتوسط 2025-2027

الجزء	2024	2025	2026	2027
2026-2024	أجور	24,87	25,15	26,25
	سلع وخدمات	12,80	12,48	12,39
	دعم وتحويلات	15,5	13,6	11,7
	استثمار	43,42	43,90	43,41
2027-2025	أجور	25,81	26,13	26,78
	سلع وخدمات	12,17	10,82	10,78
	دعم وتحويلات	15,61	13,61	11,00
	استثمار	42,14	43,00	47,74
تطور	أجور	3,76%	3,91%	2,02%
	سلع وخدمات	-4,91%	-13,28%	-13,03%
	دعم وتحويلات	0,73%	0,05%	-6,01%
	استثمار	-2,96%	-2,06%	9,97%

1-2 - الأغلفة الميزانية حسب القطاعات

ستحدد الأطر الميزانية لجزء التشغيل استنادًا إلى سياسة ثابتة لأن مختلف الوزارات تصدر بعد سياساتها القطاعية الجديدة من حيث الميزانية. أما بالنسبة للاستثمارات، فقد تم بالفعل توزيعها على توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية 2025-2027.

رقم الباب	رقم الجزء	عنوان الباب	2025	2026	2027
1		رئاسة الجمهورية	270 192 115	272 343 283	278 918 024
	1	أجور العمال	117 686 026	120 599 582	127 223 755
	2	النفقات على السلع والخدمات	147 841 592	147 206 681	145 162 590
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	664 497	537 020	531 678
	6	نفقات الاستثمار	4 000 000	4 000 000	6 000 000
2		الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	126 028 262	120 483 824	120 430 632
	1	أجور العمال	21 615 555	22 150 692	23 367 363
	2	النفقات على السلع والخدمات	74 387 029	74 067 571	73 039 079
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	30 025 678	24 265 561	24 024 189
3		الوزارة الأولى	453 501 032	407 646 305	409 364 365
	1	أجور العمال	91 449 207	93 713 217	98 860 603
	2	النفقات على السلع والخدمات	103 541 861	103 097 197	101 665 604
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	248 509 963	200 835 890	198 838 157
	6	نفقات الاستثمار	10 000 000	10 000 000	10 000 000
5		الجمعية الوطنية	438 735 241	436 851 077	430 785 027
	2	النفقات على السلع والخدمات	438 735 241	436 851 077	430 785 027
7		المجلس الدستوري	20 582 303	20 493 912	20 209 336
	2	النفقات على السلع والخدمات	20 582 303	20 493 912	20 209 336
8		محكمة الحسابات	99 172 737	99 731 206	103 228 695
	1	أجور العمال	66 632 520	68 282 143	72 032 676
	2	النفقات على السلع والخدمات	15 192 478	15 127 233	14 917 178
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	5 347 739	4 321 831	4 278 841
	6	نفقات الاستثمار	12 000 000	12 000 000	12 000 000
9		الوزارة الأمانة العامة للحكومة	675 150 327	673 498 594	671 346 369
	1	أجور العمال	61 983 064	63 517 580	67 006 410
	2	النفقات على السلع والخدمات	403 593 215	401 859 969	396 279 801
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	7 574 047	6 121 045	6 060 158
	6	نفقات الاستثمار	202 000 000	202 000 000	202 000 000
10		وزارة الدفاع الوطني وشؤون التقاعدين وأولاد الشهداء	9 871 647 436	9 719 732 844	9 952 892 603
	1	أجور العمال	4 864 697 128	4 985 132 539	5 258 950 917
	2	النفقات على السلع والخدمات	766 604 462	763 312 251	752 713 010
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	1 251 345 846	1 011 288 053	1 001 228 676
	6	نفقات الاستثمار	2 989 000 000	2 960 000 000	2 940 000 000
11		وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج	1 680 321 069	1 661 937 138	1 696 810 287

841 038 753	797 248 296	777 987 639	أجور العمال	1	
672 023 311	681 486 329	684 425 620	النفقات على السلع والخدمات	2	
144 748 223	146 202 513	180 907 810	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
39 000 000	37 000 000	37 000 000	نفقات الاستثمار	6	
1 270 408 852	1 015 639 696	1 067 704 917	وزارة تمكين الشباب والشغل والرياضة والخدمة المدنية		12
243 226 815	230 562 697	224 992 552	أجور العمال	1	
151 810 252	153 947 951	154 611 937	النفقات على السلع والخدمات	2	
75 371 785	76 129 047	94 200 428	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
800 000 000	555 000 000	593 900 000	نفقات الاستثمار	6	
20 716 632	21 008 351	21 098 961	المجلس الأعلى للفتوى والمظالم		13
20 716 632	21 008 351	21 098 961	النفقات على السلع والخدمات	2	
809 276 243	780 668 630	792 768 331	وزارة العدل		14
439 864 185	416 961 728	406 888 383	أجور العمال	1	
303 979 385	308 259 836	309 589 379	النفقات على السلع والخدمات	2	
1 432 673	1 447 067	1 790 569	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
64 000 000	54 000 000	74 500 000	نفقات الاستثمار	6	
778 713 956	689 627 984	704 591 076	وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف		15
231 085 979	219 054 000	213 761 892	أجور العمال	1	
150 900 711	153 025 601	153 685 610	النفقات على السلع والخدمات	2	
81 727 266	82 548 383	102 143 574	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
315 000 000	235 000 000	235 000 000	نفقات الاستثمار	6	
320 544 252	317 365 194	338 360 187	وزارة التجارة والسياحة		18
101 222 414	95 952 055	93 633 957	أجور العمال	1	
89 228 081	90 484 536	90 874 801	النفقات على السلع والخدمات	2	
83 093 758	83 928 603	103 851 429	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
47 000 000	47 000 000	50 000 000	نفقات الاستثمار	6	
619 353 557	843 994 108	882 021 669	وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية و المينائية		19
226 092 308	214 320 335	209 142 588	أجور العمال	1	
145 421 958	147 469 700	148 105 746	النفقات على السلع والخدمات	2	
135 839 291	137 204 073	169 773 336	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
112 000 000	345 000 000	355 000 000	نفقات الاستثمار	6	
258 162 448	250 472 946	246 932 578	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري		20
171 202 473	162 288 455	158 367 741	أجور العمال	1	
86 959 975	88 184 492	88 564 837	النفقات على السلع والخدمات	2	
-	-	-	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
-	-	-	نفقات الاستثمار	6	
4 471 428 371	4 608 692 469	4 730 701 380	وزارة التجهيز والنقل		21
77 200 026	73 180 444	71 412 484	أجور العمال	1	
38 615 576	39 159 337	39 328 233	النفقات على السلع والخدمات	2	
80 612 769	81 422 688	100 750 663	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
4 275 000 000	4 414 930 000	4 519 210 000	نفقات الاستثمار	6	
4 526 119 576	4 091 342 672	4 195 939 453	وزارة الزراعة والسيادة الغذائية		22

204 424 054	193 780 284	189 098 762	أجور العمال	1	
419 872 466	425 784 851	427 621 286	النفقات على السلع والخدمات	2	
194 533 056	196 487 536	243 129 405	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
3 707 290 000	3 275 290 000	3 336 090 000	نفقات الاستثمار	6	
45 837 770	46 483 229	46 683 714	اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات		23
45 837 770	46 483 229	46 683 714	النفقات على السلع والخدمات	2	
425 852 328	428 508 403	429 317 871	الجهات		24
185 072 328	187 678 403	188 487 871	النفقات على السلع والخدمات	2	
240 780 000	240 830 000	240 830 000	نفقات الاستثمار	6	
10 004 919 367	9 537 251 880	9 393 573 230	وزارة التربية وإصلاح نظام التعليم		25
9 161 780 124	8 684 752 708	8 474 938 474	أجور العمال	1	
618 787 689	627 501 076	630 207 526	النفقات على السلع والخدمات	2	
64 351 553	64 998 096	80 427 230	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
160 000 000	160 000 000	208 000 000	نفقات الاستثمار	6	
857 848 738	899 415 561	969 462 563	وزارة التنمية الحيوانية		26
66 661 229	63 190 371	61 663 760	أجور العمال	1	
189 124 223	191 787 354	192 614 544	النفقات على السلع والخدمات	2	
236 343 287	238 717 835	295 384 258	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
365 720 000	405 720 000	419 800 000	نفقات الاستثمار	6	
281 443 494	275 947 802	275 653 343	وزارة الصناعة والمعادن		27
121 131 874	114 824 887	112 050 842	أجور العمال	1	
50 898 299	51 615 017	51 837 636	النفقات على السلع والخدمات	2	
9 413 321	9 507 897	11 764 865	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
100 000 000	100 000 000	100 000 000	نفقات الاستثمار	6	
514 320 863	464 412 689	467 106 218	الوزارة المنتدبة لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية المكلفة باللامركزية والتنمية المحلية		30
-	-	-	أجور العمال	1	
6 023 580	6 108 401	6 134 747	النفقات على السلع والخدمات	2	
697 283	704 289	871 471	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
507 600 000	457 600 000	460 100 000	نفقات الاستثمار	6	
92 342 765	91 938 174	88 404 967	المحكمة العليا		32
70 700 655	67 019 476	65 400 358	أجور العمال	1	
19 642 110	19 918 698	20 004 608	النفقات على السلع والخدمات	2	
2 000 000	5 000 000	3 000 000	الإعانات والتحويلات الجارية	6	
10 822 802	10 975 203	11 022 539	محكمة العدل السامية		33
10 822 802	10 975 203	11 022 539	النفقات على السلع والخدمات	2	
535 577 648	527 386 383	568 289 873	مفوضية الأمن الغذائي		34
174 469 236	165 385 127	161 389 602	أجور العمال	1	
19 320 308	19 592 365	19 676 868	النفقات على السلع والخدمات	2	
61 788 103	62 408 890	77 223 404	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
280 000 000	280 000 000	310 000 000	نفقات الاستثمار	6	
409 375 457	404 599 951	418 430 979	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة		35
118 880 636	112 690 865	109 968 376	أجور العمال	1	

94 060 523	95 385 025	95 796 426	النفقات على السلع والخدمات	2	
8 934 298	9 024 061	11 166 177	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
187 500 000	187 500 000	201 500 000	نفقات الاستثمار	6	
14 928 003	15 138 210	15 203 502	مجلس جائزة شنقيط		36
14 928 003	15 138 210	15 203 502	النفقات على السلع والخدمات	2	
1 452 678 720	1 270 582 843	1 351 436 988	وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان		37
633 998 425	600 987 959	586 468 740	أجور العمال	1	
107 891 668	109 410 932	109 882 828	النفقات على السلع والخدمات	2	
370 788 626	374 513 952	463 415 420	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
340 000 000	185 670 000	191 670 000	نفقات الاستثمار	6	
886 948 514	819 967 092	904 766 484	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي		39
328 941 517	311 814 483	304 281 382	أجور العمال	1	
109 938 521	111 486 607	111 967 456	النفقات على السلع والخدمات	2	
358 068 476	361 666 002	447 517 646	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
90 000 000	35 000 000	41 000 000	نفقات الاستثمار	6	
1 810 232 717	1 777 939 619	1 871 573 109	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		42
808 011 110	765 940 306	747 436 017	أجور العمال	1	
375 975 732	381 269 990	382 914 430	النفقات على السلع والخدمات	2	
446 245 876	450 729 323	557 722 662	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
180 000 000	180 000 000	183 500 000	نفقات الاستثمار	6	
17 283 385	17 513 397	18 368 622	السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية		47
13 971 290	14 168 025	14 229 133	النفقات على السلع والخدمات	2	
3 312 094	3 345 371	4 139 489	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
5 395 802 753	5 176 138 355	5 291 311 435	وزارة الصحة		53
3 246 120 590	3 077 104 471	3 002 764 954	أجور العمال	1	
835 359 116	847 122 129	850 775 817	النفقات على السلع والخدمات	2	
754 323 047	761 901 756	942 760 664	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
560 000 000	490 010 000	495 010 000	نفقات الاستثمار	6	
198 442 345	194 130 433	192 748 177	وزارة الوظيفة العمومية والعمل		64
103 003 759	97 640 651	95 281 758	أجور العمال	1	
72 691 291	73 714 885	74 032 822	النفقات على السلع والخدمات	2	
2 747 295	2 774 897	3 433 598	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
20 000 000	20 000 000	20 000 000	نفقات الاستثمار	6	
1 444 219 535	1 384 245 803	1 363 237 025	الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية		67
1 112 612 240	1 054 681 736	1 029 201 765	أجور العمال	1	
247 473 368	250 958 136	252 040 533	النفقات على السلع والخدمات	2	
14 133 927	14 275 931	17 664 727	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
70 000 000	64 330 000	64 330 000	نفقات الاستثمار	6	
44 676 915	42 764 561	41 912 052	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي		72
38 420 630	36 420 178	35 540 306	أجور العمال	1	
6 256 285	6 344 382	6 371 746	النفقات على السلع والخدمات	2	
5 017 560 875	4 949 848 880	4 995 815 227	وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية		73

2 931 948 041	2 779 289 979	2 712 145 339	أجور العمال	1	
1 070 004 498	1 085 071 642	1 089 751 620	النفقات على السلع والخدمات	2	
485 608 336	490 487 259	606 918 268	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
530 000 000	595 000 000	587 000 000	نفقات الاستثمار	6	
2 290 847 550	2 216 424 550	2 133 055 338	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي		75
119 606 850	113 379 267	110 640 147	أجور العمال	1	
95 562 557	96 908 210	97 326 180	النفقات على السلع والخدمات	2	
45 678 143	46 137 073	57 089 011	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
2 030 000 000	1 960 000 000	1 868 000 000	نفقات الاستثمار	6	
3 289 562 142	3 678 079 209	3 427 506 660	وزارة المياه والصرف الصحي		76
99 881 775	94 681 220	92 393 824	أجور العمال	1	
65 441 263	66 362 767	66 648 994	النفقات على السلع والخدمات	2	
79 239 104	80 035 222	99 033 843	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
3 045 000 000	3 437 000 000	3 169 430 000	نفقات الاستثمار	6	
664 892 338	664 843 686	713 738 331	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة		77
128 030 575	121 364 393	118 432 361	أجور العمال	1	
262 802 604	266 503 229	267 652 673	النفقات على السلع والخدمات	2	
240 559 158	242 976 064	300 653 298	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
33 500 000	34 000 000	27 000 000	نفقات الاستثمار	6	
441 887 169	444 433 275	444 196 692	وزارة البيئة والتنمية المستدامة		78
141 872 438	134 485 550	131 236 524	أجور العمال	1	
137 333 315	139 267 158	139 867 826	النفقات على السلع والخدمات	2	
49 681 416	50 180 567	62 092 342	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
113 000 000	120 500 000	111 000 000	نفقات الاستثمار	6	
195 152 878	190 877 514	200 445 465	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني		80
93 268 626	88 412 398	86 276 450	أجور العمال	1	
39 672 147	40 230 786	40 404 303	النفقات على السلع والخدمات	2	
2 212 105	2 234 330	2 764 712	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
60 000 000	60 000 000	71 000 000	نفقات الاستثمار	6	
991 958 634	989 028 779	1 088 055 757	وزارة الاقتصاد والمالية		81
342 751 292	324 905 223	317 055 864	أجور العمال	1	
230 450 689	233 695 754	234 703 698	النفقات على السلع والخدمات	2	
116 566 653	117 737 802	145 686 196	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
302 190 000	312 690 000	390 610 000	نفقات الاستثمار	6	
4 810 031 412	4 844 260 707	5 707 226 903	وزارة النفط والطاقة		82
61 448 761	58 249 302	56 842 061	أجور العمال	1	
315 707 743	320 153 345	321 534 185	النفقات على السلع والخدمات	2	
3 282 874 908	3 315 858 060	4 102 970 657	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
1 150 000 000	1 150 000 000	1 225 880 000	نفقات الاستثمار	6	
10 713 255	10 864 113	10 910 970	المجلس الأعلى للشباب		85
10 713 255	10 864 113	10 910 970	النفقات على السلع والخدمات	2	
5 920 347 842	6 018 900 564	5 510 783 328	تأزر		89
165 660 886	157 035 402	153 241 597	أجور العمال	1	

154 686 956	156 865 162	157 541 731	النفقات على السلع والخدمات	2	
-	-	-	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
5 600 000 000	5 705 000 000	5 200 000 000	نفقات الاستثمار	6	
17 326 880	17 570 867	17 646 651	سلطة تنظيم الصفقات العمومية		95
17 326 880	17 570 867	17 646 651	النفقات على السلع والخدمات	2	
1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000	صندوق التقاعد		96
1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
3 734 680 075	3 903 233 738	4 126 221 739	نفقات الدين العمومي		98
3 734 680 075	3 903 233 738	4 126 221 739	نفقات الدين العام	3	
8 671 317 897	8 629 941 861	9 082 489 406	النفقات المشتركة		99
1 187 920 464	1 204 648 028	1 209 843 746	النفقات على السلع والخدمات	2	
721 360 145	743 678 223	1 276 278 641	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
3 503 500 000	3 503 500 000	3 503 500 000	نفقات الاستثمار	6	
3 258 537 289	3 178 115 611	3 092 867 018	اعتمادات غير موزعة	7	

ملحق 1: جدول العمليات المالية للدولة بمليارات الأوقية

2027	2026	2025	(بمليارات الأوقية)
توقع	توقع	توقع	
110,29	108,36	104,65	إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط)
106,39	104,46	102,05	الإيرادات والهبات غير النفطية
100,30	96,46	93,24	الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات
74,35	70,48	67,01	الإيرادات الضريبية
24,08	23,26	22,38	الضرائب على الدخل والأرباح
8,98	8,60	8,20	أ.ص.ت. و أ.غ.ت
1,70	1,50	1,20	منها استخراجية
3,21	2,94	2,73	الحد الأدنى للضريبة الجزافية الجمركية
9,40	9,20	9,00	ض.رأ
1,30	1,27	1,25	ضريبة الدخل على رأس المال المنقول
0,35	0,34	0,35	منها استخراجية
		+	ض.ع.د.
1,27	1,25	1,20	نظام ضريبي مبسط
34,83	32,93	31,25	ضرائب السلع والخدمات
5,93	5,85	5,80	ضريبة القيمة المضافة المحلية
15,25	14,50	13,30	ضريبة القيمة المضافة على الواردات
5,50	5,00	5,00	ضريبة واحدة اسنيم و ض.س.خ
2,10	2,00	2,20	منها استخراجية
3,86	3,53	3,27	ضريبة على المنتجات النفطية
2,47	2,25	2,08	حقوق الاستهلاك (الشاي، التبغ، السكر، الاسمنت)
1,82	1,80	1,80	ضرائب أخرى (التأمين والمركبات والمطارات)
14,43	13,28	12,38	ضرائب التجارة الدولية
12,98	11,88	11,01	الواردات
1,45	1,40	1,37	الضرائب الإحصائية
1,00	1,00	1,00	الإيرادات الضريبية الأخرى
25,95	25,98	26,23	الإيرادات غير الضريبية
6,76	6,84	6,74	إيرادات الصيد
2,65	2,58	2,71	إيرادات المعادن
6,81	6,81	7,41	توزيعات الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة
4,60	4,60	4,60	اسنيم
5,69	5,74	5,41	حسابات خاصة
1,83	1,71	1,53	إيرادات رأسمالية
2,21	2,30	2,43	أخرى
6,09	8,00	8,80	الهبات
4,78	6,69	7,27	المشاريع
1,31	1,31	1,53	دعم الميزانية
111,88	109,12	106,19	الإنفاق وصافي الإقراض
61,96	61,38	63,19	النفقات الجارية
28,25	26,78	26,13	الرواتب والأجور
10,63	10,78	10,82	سلع وخدمات
10,89	11,00	13,61	التحويلات الجارية
3,73	3,90	4,13	الفائدة على الدين العام
1,83	2,17	2,41	خارجية
1,91	1,74	1,72	داخلية

5,20	5,74	5,41	حسابات خاصة
49,91	47,74	43,00	النفقات الرأسمالية وصافي الإقراض
17,91	15,90	11,49	استثمار ممول من الخارج ***
32,00	31,84	31,51	الاستثمار الممول محلياً بما في ذلك نفقات (ص.م.ت.ت) ()
3,26	3,18	3,09	الاحتياطيات المشتركة
3,90	3,90	2,60	إيرادات النفط (غير الضريبية)
2,9	2,9	1,6	من ضمنها حقل آحميم
17,01-	15,31-	14,35 -	الرصيد الأولي غير الاستخراجي
1,59-	0,75-	1,54-	الرصيد الإجمالي ؛ بما فيه الهبات (عجز-)